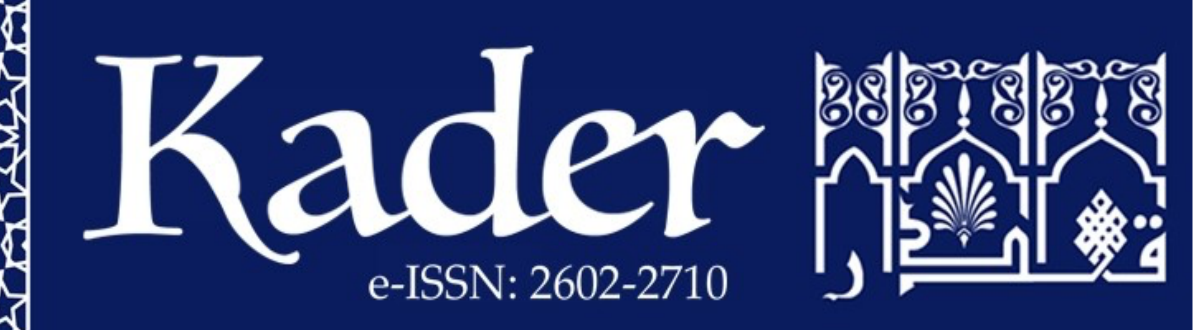


Cilt: 19, **Sayı:** 21 2021, **ss.** 233-321 | **Volume:** 18, **Issue:** 2, 2020, **pp.** 233-321

İrâde Özgürlüğünün Metafizik Temeli: Dâvûd-i Karsî'nin *Risâle fi'l-İḫtiyârâti'l-Cüz'iyye ve'l-İrâdâti'l-Ḳalbiyye* Adlı Risâlesinin Tahlil, Tahkik ve Tercümesi

Metaphysical Basis of Freedom of Will: Examination, Critical Edition and Translation of Dāwūd al-Qarṣī's *Risālâh fi'l-ikhtiyārāt al-juz'iyyah wa'l-irādāt al-qalbiyyah*

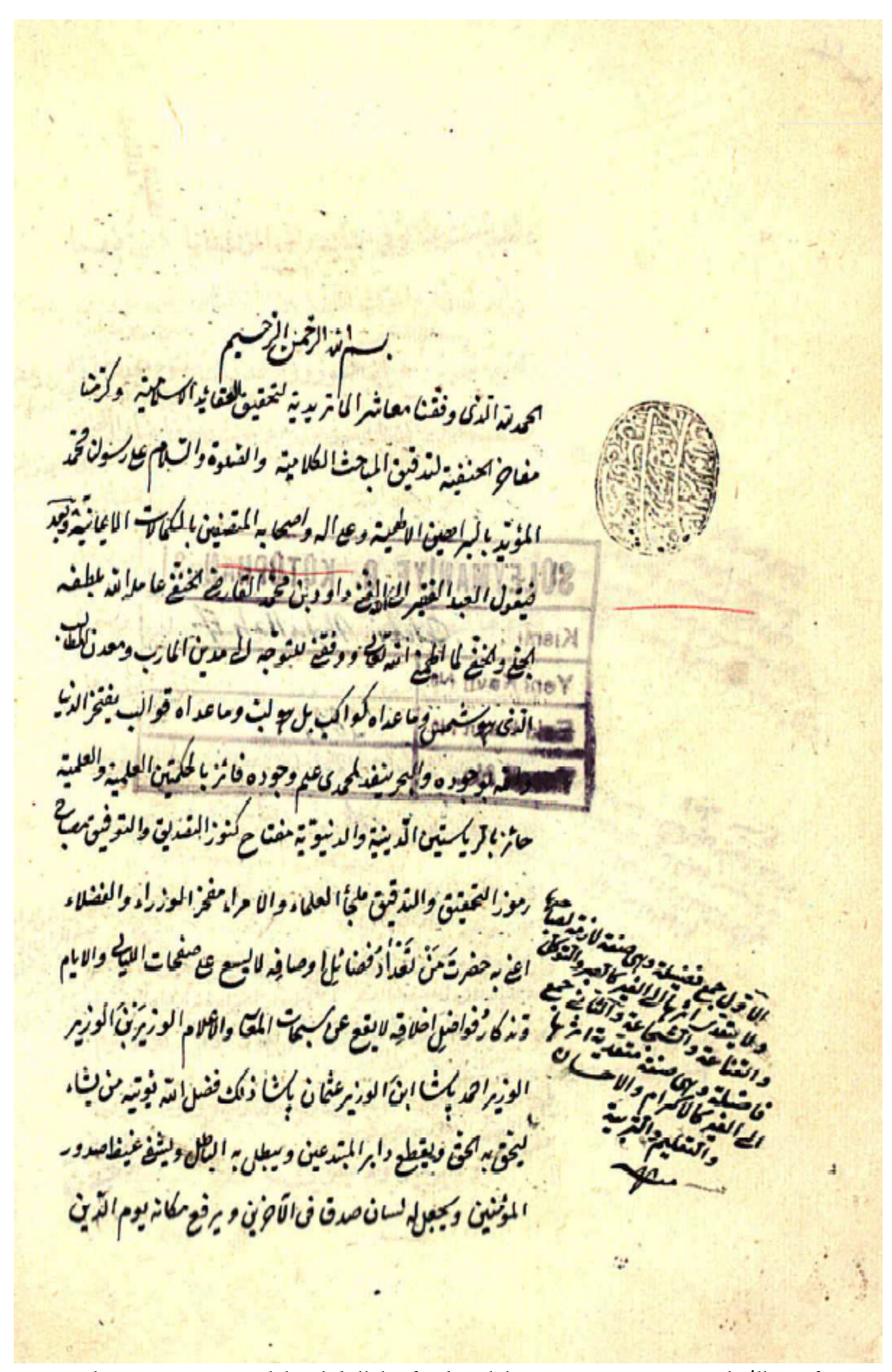
Mustafa BORSBUĞA

Arş. Gör., Ankara Sosyal Bilimler Üniversitesi, İslami İlimler Fakültesi, Ankara/Türkiye
Research Assistant., Social Sciences University of Ankara, Faculty of Islamic Studies, Ankara/Turkey
mustafa.borsbuga@asbu.edu.tr | orcid.org/0000-0001-8556-0661 | ror.org/025y36b60

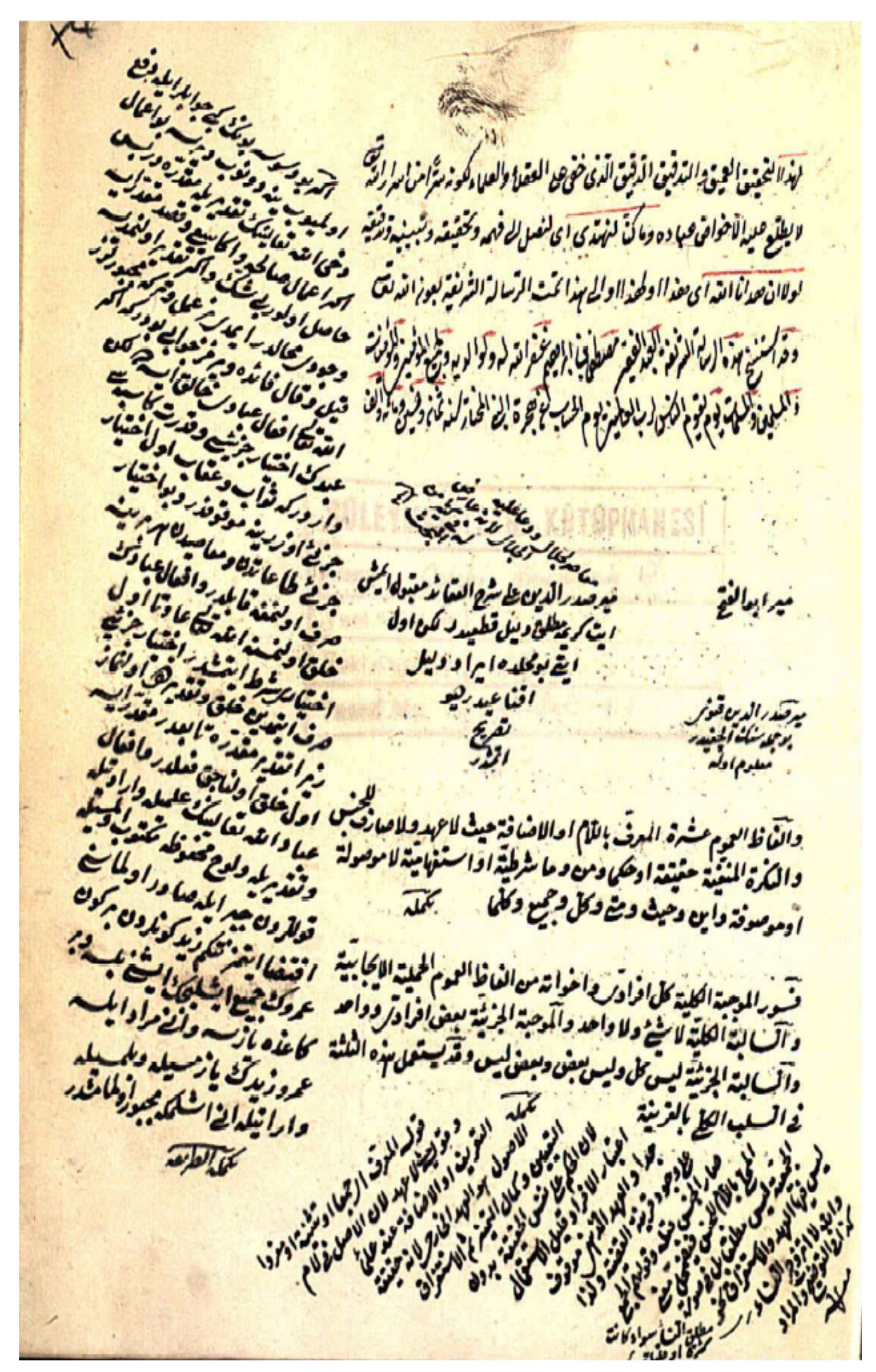
Makale Bilgisi	Article Information
Makale Türü	**Article Type**
Araştırma Makalesi	Research Article
Geliş Tarihi	**Date Recieved**
16 Mart 2021	16 March 2021
Kabul Tarihi	**Date Accepted**
29 Haziran 2021	29 June 2021
Yayın Tarihi	**Date Published**
30 Haziran 2021	30 June 2021
İntihal	**Plagiarism**
Bu makale, iTenticate yazılımı ile taranmıştır. İntihal tespit edilmemiştir.	This article has been scanned with iTenticate software. No plagiarism detected.
Etik Beyan	**Ethical Statement**
Bu çalışmanın hazırlanma sürecinde bilimsel ve etik ilkelere uyulduğu ve yararlanılan tüm çalışmaların kaynakçada belirtildiği beyan olunur (Mustafa Borsbuğa).	It is declared that scientific and ethical principles have been followed while carrying out and writing this study and that all the sources used have been properly cited (Mustafa Borsbuğa).

Atıf | Cite As

" Borsbuğa, Mustafa. "İrâde Özgürlüğünün Metafizik Temeli: Dâvûd-i Karsî'nin Risâle fi'l-İḫtiyârâti'l-Cüz'iyye ve'l-İrâdâti'l-Ḳalbiyye Adlı Risâlesinin Tahlil, Tahkik ve Tercümesi". *Kader* 19/1 (Haziran 2021), 202-290. https://doi.org/10.18317/kaderdergi.898088 "



Süleymaniye Ktp., Çelebî Abdullah Efendi Koleksiyonu, nr. 387, vr. 112b. İlk Sayfa



Süleymaniye Ktp., Çelebî Abdullah Efendi Koleksiyonu, nr. 387, vr. 124a. Son Sayfa



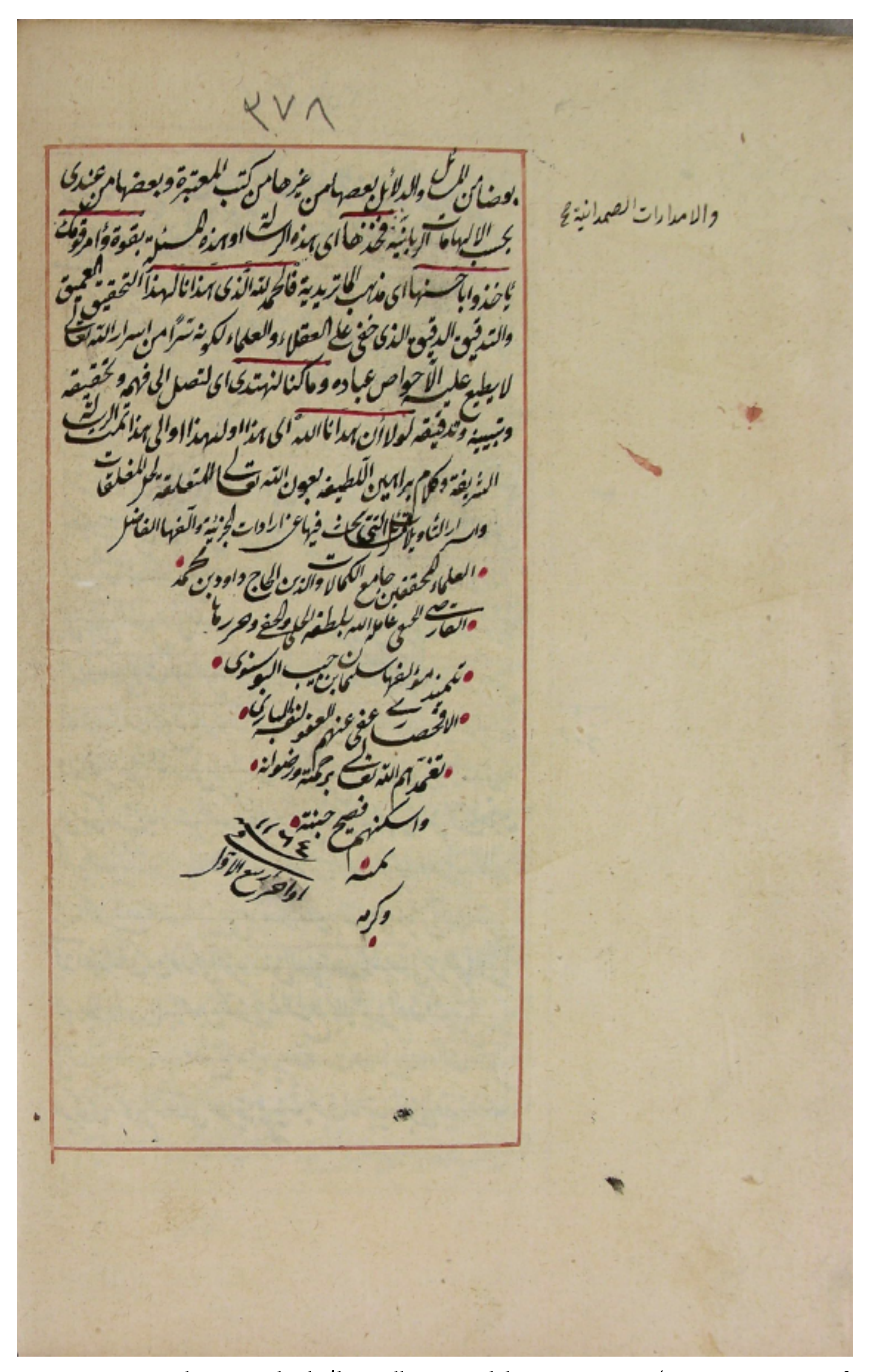
٢٦٠

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي وفقنا معاشر الماتريدية لتحقيق العقائد الاسلامية وكرّمنا مفاخر الحنفية لتدقيق
المباحث الكلامية والصلوة والسلام على رسولنا محمد المؤيد بالبراهين الالهية وعلى آله
واصحابه المتصفين بالكمالات الإيمانية وبعد فيقول العبد الفقير الى الله الغني داود بن
محمد القارصي الحنفي عامله الله بلطفه الجلي والخفي لما كانت مسئلة الاختيارات الجزئية
والارادات القلبية من امهات مسائل الاصول ومن مهمات مباحث المعقول
والمنقول ومع ذلك لم تبين في كتاب على سبيل الاستقلال والاتمام وقد
زلت فيه الاقدام وتحيرت افهام الاقوام لتوقفها على مقدمات صعبة وتحقيقات
حقة اردت ان ابينها في رسالة لطيفة واحققها في مقالة الشريفة والله
الموفق والمرشد ولما كان دأب البلغاء الكرام في بيان الامور العظام تصديرها
باعلم او اعلموا انجب المقام الدال على طلب العلم المتبادر منه العلم
اليقيني الذي هو صفة توجب تمييزا بين المعاني لا يحتمل النقيض او صفة يتجلى
بها المذكور لمن قامت هي به او اعتقاد جازم مطابق ثابت عند المتكلمين

كما في

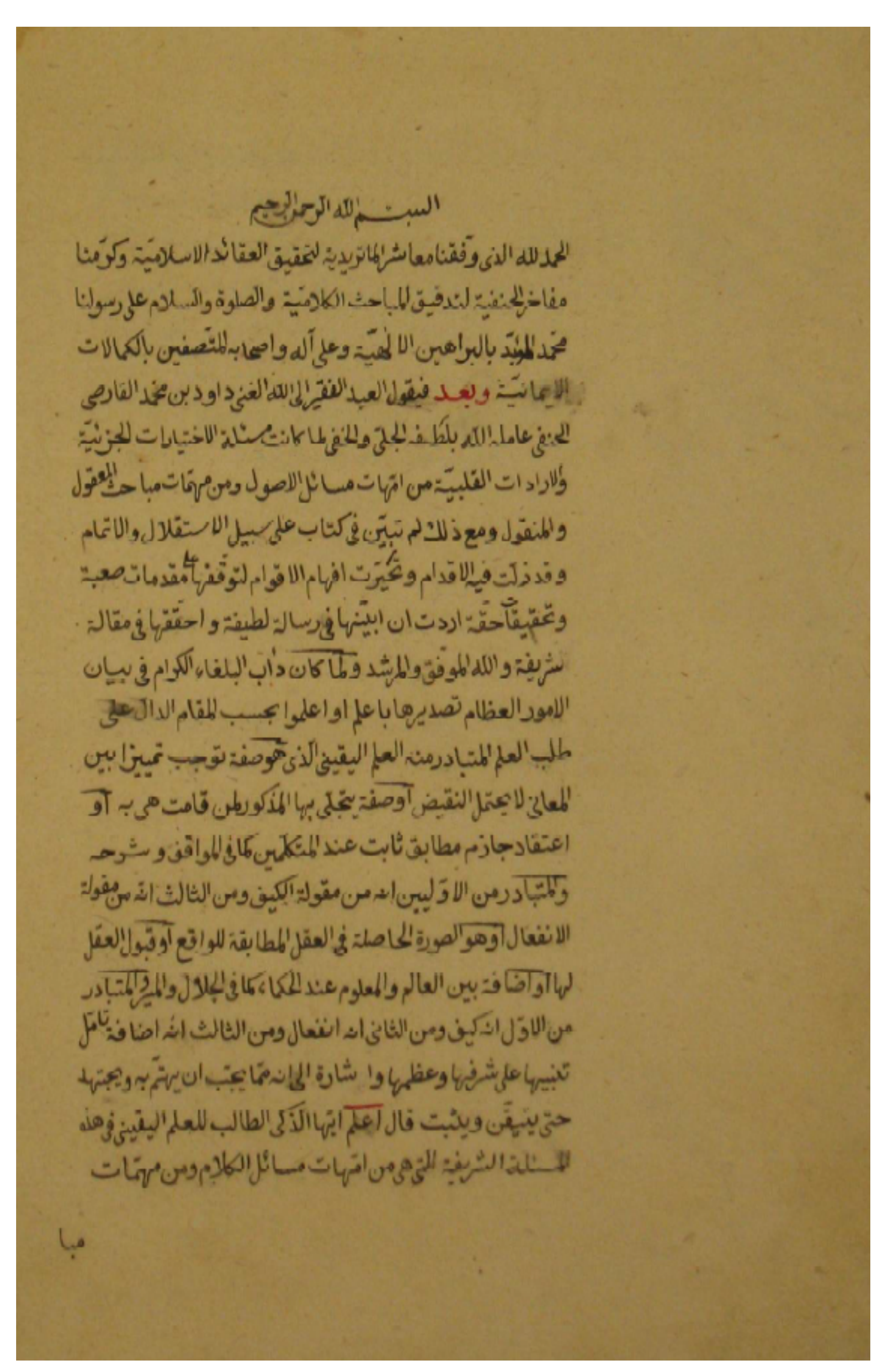
Konya Yazma Eserler Ktp., Akseki İlçe Halk. Ktp. Koleksiyonu, nr. 146/11, vr. 260b. İlk Sayfa


٢٧٨

بعضها من النقل والدلائل بعضها من غيرها من كتب المعتبرة وبعضها من عندي
بحسب الالهامات الربانية فخذها اي هذه الرسالة او هذه المسئلة بقوة وأمر قومك
يأخذوا باحسنها اي مذهب الماتريدية فالحمد لله الذي هدانا لهذا التحقيق العميق
والتدقيق الدقيق الذي خفي على العقلاء والعلماء لكونه سرا من اسرار الله تعالى
لا يطلع عليه الا خواص عباده وما كنا لنهتدي اي لنتصل الى فهمه وتحقيقه
وتبيينه وتدقيقه لولا ان هدانا الله اي هذا او لهذا او الى هذا تمت الرسالة
الشريفة وكلام براهين اللطيفة بعون الله تعالى المتعلقة بحل المغلقات
والاشارات التي يبحث فيها عن ارادات الجزئية مؤلفها الفاضل
العلماء المحققين جامع الكمالات والدين الحاج داود بن محمد
القارصي الحنفي عامله الله بلطفه الجلي والخفي وحررها
تلميذه ... الفقها سليمان بن حبيب البوسنوي
الاقحصاري عفي عنهم [illegible]
تغمدهم الله تعالى برحمته ورضوانه
واسكنهم فسيح جنته
بمنه وكرمه
١١٦٤ اواخر ربيع الاول

والامدادات الصمدانية صح

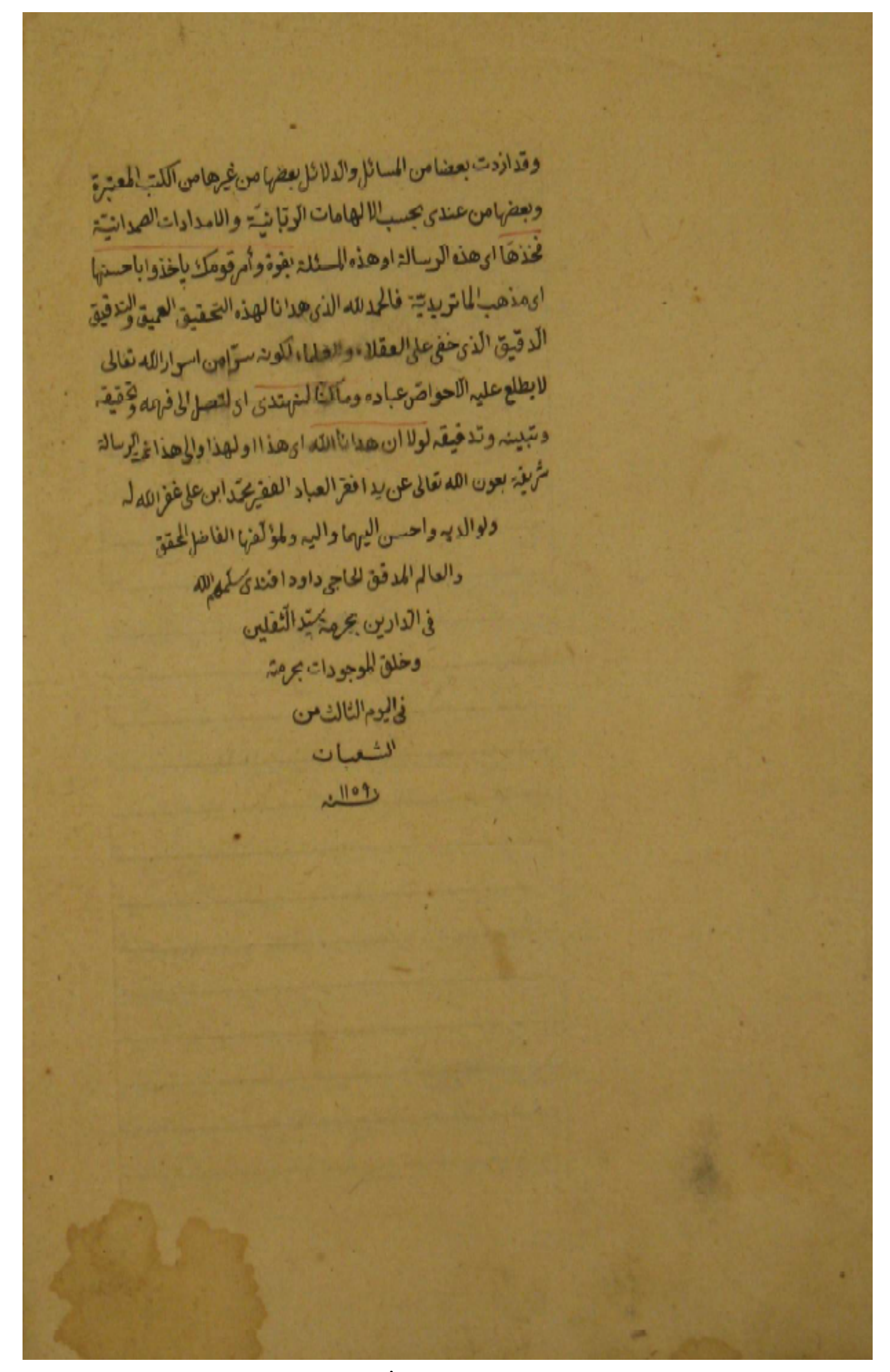
Konya Yazma Eserler Ktp., Akseki İlçe Halk. Ktp. Koleksiyonu, nr. 146/11, vr. 278. Son Sayfa


بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وفقنا معاشر الماتريدية لتحقيق العقائد الاسلامية وكوّمنا
مفاخر الحنفية لتدقيق المباحث الكلامية والصلوة والسلام على رسولنا
محمد المؤيد بالبراهين الالهية وعلى آله واصحابه المتصفين بالكمالات
الايمانية وبعد فيقول العبد الفقير الى الله الغني داود بن محمد القارصي
الحنفي عامله الله بلطفه الجلي والخفي لما كانت مسئلة الاختيارات الجزئية
والارادات القلبية من امهات مسائل الاصول ومن مهمات مباحث المعقول
والمنقول ومع ذلك لم تبيّن في كتاب على سبيل الاستقلال والاتمام
وقد زلّت فيه الاقدام وتحيّرت افهام الاقوام لتوقفها على مقدمات صعبة
وتحقيقات حقة اردت ان ابيّنها في رسالة لطيفة واحققها في مقالة
شريفة والله الموفق والمرشد ولما كان داب البلغاء الكرام في بيان
الامور العظام تصديرها باعلم او اعلموا بحسب المقام الدال على
طلب العلم المتبادر منه العلم اليقيني الذي هو صفة توجب تمييزا بين
المعاني لا يحتمل النقيض او صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت هي به او
اعتقاد جازم مطابق ثابت عند المتكلمين كما في المواقف وشرحه
والمتبادر من الاولين انه من مقولة الكيف ومن الثالث انه من مقولة
الانفعال او هو الصورة الحاصلة في العقل المطابقة للواقع او قبول العقل
لها او اضافة بين العالم والمعلوم عند الحكماء كما في الجلال والمتبادر
من الاول انه كيف ومن الثاني انه انفعال ومن الثالث انه اضافة تأمل
تنبيها على شرفها وعظمها واشارة الى انه مما يجب ان يهتم به ويجتهد
حتى يتيقن ويثبت قال اعلم ايها الذكي الطالب للعلم اليقيني في هذه
المسئلة الشريفة التي هي من امهات مسائل الكلام ومن مهمات

مبا

Köprülü Yazma Eser Ktp., Mehmed Âsım Bey Koleksiyonu, nr. 720, vr. 1b. İlk Sayfa



Köprülü Yazma Eser Ktp., Mehmed Âsım Bey Koleksiyonu, nr. 720, vr. 11b. Son Sayfa

Dâvûd-i Karsî'ye Ait "*Risâle fi'l-iḫtiyârâti'l-cüz'iyye ve'l-irâdâti'l-ḳalbiyye*" Adlı İrâde-i Cüz'iyye Risâlesinin Tahkikli Metni

[رسالة في الاختيارات الجزئيّة والإرادات القلبيّة لداود القارصيّ]

[مقدمّة المؤلّف]

/[١٤ظ] بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وفّقنا –معاشر الماتريديّة– لتحقيق العقائد الإسلاميّة، وكرّمنا –مفاخر الحنفيّة– لتدقيق المباحث الكلاميّة، والصّلاة والسّلام على رسولنا محمّد المؤيّد بالبراهين الإلهيّة، وعلى آله، وأصحابه المتّصِفينَ بالكمالات الإيمانيّة.

(وبعد): فيقول العبد الفقير إلى الله الغنيّ داود بن محمّد القرصيّ الحنفيّ –عامله الله بلطفه الجليّ والخفيّ– لما كانت مسألة الاختيارات الجزئيّة والإرادات القلبيّة من أمّهات مسائل الأصول، ومن مهمّات مباحث العقول والمنقول، ومع ذلك لم تُبيّنْ في كتاب على سبيل الاستقلال، والإتمام، وقد زلّت فيه الأقدام وتحيّرت أفهام الأقوام لتوقّفها على مقدمّات صعبة، وتحقيقات حقّة أردتُ أن أبيّنَها في رسالة لطيفة، وأحقّقَها في مقالة شريفة، والله الموفّق والمرشد.[١]

[تمهيد فيما يتعلّق بالأمور العامّة]

ولما كان دأب البلغاء الكرام في بيان الأمور العظام تصديرها بـ"اعلم"، أو "اعلموا" بحسب المقام الدّالّ على طلب العلم المتبادر منه "العلم اليقينيّ"[٢] الذي هو «صفة توجب تمييزًا بين المعاني لا يحتمل النقيض»،[٣] أو «صفة يتجلّى بها المذكور لمن قامت هي به»[٤] أو «اعتقاد جازم مطابق ثابت»[٥] عند المتكلّمين، كما في **المواقف** و**شرحه**،[٦] والمتبادر من الأوّلين: أنّه من "مقولة الكيف"، ومن الثالث:

---

١ ج + لما ألهمني الله –تعالى– ووفّقني للتوجّه إلى مدين المآرب، ومعدن المطالب الذي هو شمس، وما عداه كواكب؛ بل هو لبّ، وعداه قوالب يفتخر الدنيا بوجوده... وأجعلها تحفة وهديّة لحضرته التى هي منبع الأيادي والنعم ومجمع البرّ والنوال الأتم بهذا. | لا توجد هذه الإضافة في النسخ الأخرى. ويمكن وقوع هذا الأمر في كثير من النسخ الخطيّة؛ لأنّه ربّما يطلب المؤلّف من أحد طلبته أو من أحد الناسخين أن ينسخ كتابه أو رسالته نسخة لإهدائها إلى أحد رجال الدولة من الوزراء أو الرؤساء، ويطلب منه أن يزيد فقرة أو أكثر تشتمل على صيغة الإهداء فيكتبها الناسخ كما أراده المؤلّف في هذه النسخة خاصة، وتبقى سائر النسخ خالية عنها. ولذا السبب رجّحنا أن نضع هذه الزيادة في الحاشية وليس في أصل الرسالة؛ لأن المؤلّف لم يرد أن يسجلها في رسالته بشكل دائم، وإنما أراد أن يسجلها في نسخة خاصة من رسالته فقط.

٢ العلم اليقينيّ: «هو ما أعطاه الدليل بتصوّر الأمور على ما هو عليه». **كتاب التعريفات** للجرجانيّ، ص ٢٣٤.

٣ **شرح المواقف** للجرجانيّ ٨٨/١–٢/٦؛ **شرح المقاصد** لسعد الدين التفتازانيّ، ١٨/١.

٤ **شرح المواقف** لسيد الجرجانيّ ٨٦/١؛ **شرح المقاصد** لسعد الدين التفتازانيّ، ١٨/١؛ وانظر أيضًا: **تبصرة الأدلّة** لأبي المعين النسفيّ، ١/ ١٩.

٥ **شرح المواقف** للجرجانيّ ٦٧/١؛ **شرح المقاصد** لسعد الدين التفتازانيّ، ١٩٤/١.

٦ **المواقف في علم الكلام** للقاضي عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي (ت. ٧٥٦هـ/١٣٥٥م): وُلد في شيراز، ولازم زين الدين تلميذ البيضاويّ وكان إمامًا فى المعقول قائمًا بالأصول والمعاني والبيان والعربية مشاركًا فى سائر الفنون، وله **شرح مختصر المنتهى**، وله **المواقف في علم الكلام**. وقد ولّي قضاء المالكيّة. انظر: **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع** لبدر الدين الشوكانيّ، ٣٠٩/١؛ المقصود منه بـ« **وشرحه**»: هو **شرح المواقف** للسيّد عليّ بن محمّد بن عليّ الحسينيّ الجرجانيّ ويُعرف بالسّيد الشريف (ت. ٨١٦هـ/١٤١٣م): هو إمام في جميع العلوم العقليّة وغيرها متفرد بها، ومصنّف

أنّه من "مقولة الانفعال"؛[٧] أو هو «الصورة الحاصلة في العقل المطابقةُ للواقع أو قبول العقل لها»،[٨] أو «إضافة مخصوصة[٩] بين العالم والمعلوم»[١٠] عند الحكماء كما في **الجلال**[١١] و**المير**،[١٢]والمتبادر من الأوّل: أنّه "كيف"، ومن الثاني: أنّه "انفعال"، ومن الثالث: أنّه "إضافة" –تأمّلْ– تنبيهًا على شرفها، وعظمها، وإشارةً إلى أنّه ممّا يجب أن يُهتمّ به، ويُجتهد حتّى يتيقّن، ويثبت قال أوّلًا:[١٣] **(اعلم)** أيّها الفاضل الذكيّ الطالب للعلم اليقينيّ في هذه المسألة الشريفة التي هي من أمّهات مسائل الكلام، ومن مهمّات /[١٥و] مباحث الكرام؛ فلا بدّ من تلخيصها، وتحقيقها ليصير الطالب على توسّط، وصراط مستقيم، ويرجعَ إليه مَن هو في جبر، أو قدر، وضلال قديم. ولا حول ولا قوّة إلاّ بالله العليّ العظيم.

والخطاب به خاصٌّ قصدًا لفرده الكامل؛ وعامٌّ تبعًا لكلّ فاضل تغليبًا أو استتباعًا أو مجازًا، وهو دعاءٌ بالنظر إلى المخاطب الكامل، وإن [كان] أمرًا أو اِلْتِمَاسًا بالنظر إلى كلّ فاضل؛ إذ الأمر عند المحقّقين: لفظ طُلب به الفعل جزمًا بوضعه له استعلاءً، و"جزمًا" لإخراج صيغة الندب، والإباحة، و"بوضعه له" لإخراج «أطْلُبُ منك الفعلَ»، و"استعلاءً" لإخراج صغية الدعاء، والالتماس كذا في **المِرآة**؛[١٤] ولذا لم يقل: "اعلموا"؛ كما قال الله –تعالى–: ﴿اِعْلَمُوا أنّمَا الحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ﴾ الآية [الحديد، ٢٠/٥٧].

(أنّ في أفعال العباد الاختياريّة) أيْ الآثار الموجودة في الخارج الحاصلة من حركات أبدانهم بعضًا أو كلًّا بقصدهم، واختيارهم في الواقع فيدخل كيفيّات القلوب أو أنفس الحركات الاختيارية لهم أو ما يُطلق عليها "أفعال العباد" ولو مجازًا على أنّ فعل العبد لغةً، وعرفًا؛ عامًّا، وخاصًّا مشترك بين المعنيين أو حقيقةٌ في الثاني مجازٌ في الأوّل أو بالعكس كما لا يخفى على المتتبّع، وأنّ الاختلاف واقع فيهما؛

في جميع أنواعها مبتحّر في دقيقها وجليلها. فمن مصنفاته المشهورة: **كتاب التعريفات، شرح المفتاح**، و**شرح المواقف**، وله من الحواشي، توفّي بشيراز. انظر: **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع** لبدر الدين الشوكانيّ، ٤٦٦/١.

[٧] مقولة الكيف ومقولة الانفعال: «إنّ العلم إن كان من مقولة الكيف: فالمراد بحصول الصورة الحاصلة. وفائدة جعله نفس الحصول: التنبيه على لزوم الإضافة، فإنّ الصورة إنّما تسمّى علمًا إذا حصلت في العقل، وإن كان من مقولة الإنفعال: فالتعريف على ظاهره لأنّ المراد بحصول الصورة في العقل اتصافه بها و قبوله إياها». **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم** للتهانويّ ٣٣٣/١.

[٨] **شرح العقائد العضديّة** للجلال الدوّانيّ، ص ٨٢؛ **القاضي مير على هداية الحكمة** للقاضي مبر الميبدي، ص ٦٠–١٠٠. | «إنّ العلم يكون على وجهين أحدهما يسمّى"حصوليًا" و هو بحصول صورة الشيء عند المدرِك و يسمّى "بالعلم الانطباعي" أيضًا لأنّ حصول هذا العلم بالشيء، إنّما يتحقّق بعد انتقاش صورة ذلك الشيء في الذهن لا بمجرّد حضور ذلك الشيء عند العالم، و الآخر يسمّى "حضوريًا" و هو بحضور الأشياء أنفسها عند العالم كعلمنا بذواتنا والأمور القائمة بها. ومن هذا القبيل علمه –تعالى– بذاته و بسائر المعلومات». **كساف اصطلاحات الفنون والعلوم** للتهانويّ ٣٣٣/١.

[٩] ع ق – مخصوصة.

[١٠] **شرح العقائد العضديّة** للجلال الدوّانيّ، ص ٢٥؛ **قاضي مير على هداية الحكمة** للقاضي مبر الميبدي، ص ١٠٠.

[١١] هو أبو عبد الله جلال الدين محمّد بن أسعد بن محمّد الدوّانيّ الصدّيقيّ (ت. ٩٠٨هـ/١٥٠٢م): وُلد في دوان "إيران"، وسكن شيراز، وهو قاض، باحث، ويُعدّ من الفلاسفة. وولي قضاء فارس، وله من التأليفات المهمّة: **شرح العقائد العضديّة، حاشية على شرح التجريد، رسالة في إثبات الواجب**، وألّف في التفسير والأدب والفلسفة، وتُوفّي بشيراز. انظر: **الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع**، للسخاويّ، ١٣٣/٧.

[١٢] وهذا الكتاب: هو **شرح هداية الحكمة** المعروف بـ«**قاضي مير**» لحسين بن معين الدين الميبديّ المعروف بقاضي مير (ت. ٩٠٩هـ/١٥٠٤م): عالم بالحكمة والطبيعيات. أصله من "ميبد" قرب مدينة يزد، ومولده بيزد، ووفاته في هراة. من تلاميذ الجلال الدوّانيّ، له تصانيف عربيّة وفارسيّة، فمن العربيّة: **شرح كافية ابن الحاجب**، و**شرح هداية الحكمة** للأبهريّ، يسمّي **قاضي مير على الهداية**، وله مجموعة من الرسائل في الفلسفة والطبيعيّات طبعت باسم "الميبديّ". انظر: **الأعلام** للزركليّ، ٢٦٠/٢.

[١٣] ع ق – أوّلًا.

[١٤] **مرآة الأصول** لملا خسرو، ص ١٦.

وأنّه لا يجوز جمع المشترك ولا الحقيقة[١٥] والمجاز إلّا بطريق عموم المجاز عند المحقّقين،[١٦] وأنّ "الاختياريّة" الواقعة في قولهم: "الأفعال الاختياريّة"؛ صفة وقوعيّة أو احترازيّة، والظاهر من الإضافة: الأوّلُ.

نعم كثيرًا ما مطلق[١٧] الأفعال يجيء لمطلق الآثار، والموجودات الخارجيّة، كما في أوّل **قاضي مير** في تقسيم الحكمة إلى ستّة أقسام؛[١٨] أيْ كلّ فعْلٍ لكلّ عبد؛ أيْ مِن شأنه العبادة؛ أيْ أقصى غايةِ الخضوع، والتذلّل أو العبوديّة؛ أيْ إظهار أقصى غاية الخضوع كذا في **البيضاويّ**.[١٩]

وقال الإمام الراغب: «العبوديّة إظهار الخضوع، والعبادة غاية الخضوع، ومنه العبد ضدّ الحرّ، وطريق مُعَبَّد؛ أيْ مُذَلَّل».[٢٠]

أو جميع الأفعال لجميع العباد، /[١٥ظ] وعلى أنّ حمل المقابلة على المقاسمة غالبيٌّ لا كلّيٌّ؛ إذ القواعد العربيّة استقرائيّة[٢١] ولذا جمعها، وإنّما خصّ البيان بـ"أفعال العباد" وإن كانت[٢٢] أفعال الحيوانات على هذه الاختلافات الآتية لفوائد اعتقاديّة، وعمليّة لا توجد في بيان أفعالها كما لا يخفى.[٢٣]

(أربعة مذاهب في المشهور)؛ أيْ[٢٤] بين العلماء الكَمَلَة،[٢٥] وفي كتب الكلام المستعملة بحسب إطّلاعي، وفيها ثلاثة مذاهب غير مشهورة أيضًا؛ يمكن إدراجها في المشهورة.

---

١٥ ع ق: والحقيقة.

١٦ وفي هامش ج: تعريف عموم المجاز من أن يُطلق اللفظ ويُراد به القدر المشترك بين المعنى الحقيقيّ والمجاز. **حسين الخلخاليّ على جلال التهذيب**؛ وفي هامش ج: يعني أن الصحيح من مذهب الأصحاب الحنفيّة أنّ المشترك لا عموم له مطلقًا أي سواء كان بين المعاني تناف أو لا. ومعنى عموم المشترك: أن تذكر اللفظ المشترك، وأريد منه في ذلك الإطلاق الواحد أكثر من معنى واحد من معانيه. «منه» **لسيّد علي زاده**.

١٧ ق: يطلق.

١٨ **قاضي مير** لقاضي مير ميبدي، ص ٣.

١٩ **تفسير البيضاويّ** للقاضي البيضاويّ، ١/٦٦.

٢٠ **مفردات ألفاظ القرآن** للراغب الإصفهانيّ، ص ٤٠٦.

٢١ الاستقراء: «هو الحكم على كليّ بوجوده في أكثر جزئيّاته، وإنّما قال في "أكثر جزئياته" لأنّ الحكم لو كان في جميع جزئيّاته لم يكن استقراءً بل قياسًا مقسمًا، ويسمى هذا استقراءً لأنّ مقدّماته لا تحصل إلّا بتتبّع الجزئيّات كقولنا: كلّ حيوان يحرّك فكّه الأسفل عند المضغ؛ لأنّ الإنسان والبهائم والسباع كذلك. وهواستقراء ناقص لا يفيد اليقين لجواز وجود جزئيّ لم يُستقرأو يكون حكمه مخالفًا لما استقرئ: كالتمساح فإنه يحرّك فكّه الأعلى عند المضغ». **كتاب التعريفات** لسيّد الجرجانيّ، ص ٧٥.

٢٢ ع – كانت.

٢٣ وفي هامش ج: ويجب أن يُعلم أنّ جميع أفعال الحيوانات على هذا التفصيل من المذاهب إلّا أن بعض الأدلّة لا تجري إلّا في المكلّف، ولذا خصّوا العباد. وقوله: «خصّوا العباد بالذكر» ولعلّهم أرادوا بالعباد جميع الحيوانات، كما أرادوا من بني آدم نوع الإنسان فيكون من قبيل ذكر الخاصّ وإرادة العامّ. **قره سنان حاشية خيالي**.

٢٤ ع – أي.

٢٥ ع + والكملة؛ ق: الكاملة.

[المذاهب الثلاثة الغير المشهورة]

[مذهب الحكماء في أفعال العباد والإرادة الجزئيّة]

الأوّل: مذهب الحكماء، فهم يقولون: [١] إنّ المؤثّر في أفعالنا الإختياريّة قدرتنا بالإيجاب، والاضطرار بلا اختيار وقصد منّا، كما في **الخياليّ**؛[٢٦] وهذا إنكارٌ لأجْلى البديهيّات الوجدانيّة، وباطل بالبراهين العقليّة والنقليّة، [٢] أو إنّ المؤثّر هو العقل الفعّال؛[٢٧] أيْ العاشر من العقول العشرة؛ ولذا سُمّي فعّالًا، ومبدأً فيّاضًا[٢٨] عندهم؛ فإنّه مؤثّرٌ في جميع الحوادث على زعْمهم الفاسد، واعتقادهم الكاسد، كما هو المشهور في كتب الحكمة **كالهداية والقاضي مير**،[٢٩] وفي كتب الكلام **كالمواقف وشرحه**،[٣٠] وهذا باطل أيضًا، [٣] أو إنّ المؤثّر هو الواجب –تعالى– على[٣١] أنّ التحقيق عندهم هذا، والمشهور[٣٢] مسامحة، والوسائط شروطٌ وآلاتٌ كما يقول أهل الحقّ، ولا مخالفة بينهما في الحقيقة، كما نقله الجلال في **العقائد**،[٣٣] واللّاري[٣٤] في **الحكمة**[٣٥] عن بعضهم وهذا خلاف الظاهر؛ بل الواقع لكونه مخالفًا لصرائحهم[٣٦] القطعيّة من المسائل، والدلائل العقليّة حيث قالوا: الواحد من جميع الوجوه كالباري –تعالى– لا يصدر عنه إلّا الواحد؛ لأنّه بسيط[٣٧] حقيقيّ، والعلّة البسيطة يستحيل أن يصدر[٣٨] عنها أكثر من واحد، والعقل الفعّال له جهات كثيرة فيصدر منه الكثير

---

٢٦ ع: الخالي. | **الشرح على النونيّة** شمس الدين أحمد الخياليّ، ص ٢٢١. شمس الدين أحمد بن موسى الخياليّ (ت. ٩٧٩هـ/١٤٧٠م): قرأ على والده وعلى خضر بك وبرع في العلوم العقليّة وفاق أقرانه ودرس بمدارس الروم كان مدرسًا بالمدرسة السلطانيّة في بروصة ثم في أزنيق. وتُوفّي في شبابه بأزنيق. له كتب منها: "**شرح القصيدة النونيّة**"، "**حاشية على شرح السعد**"، و"**حواش على أوائل شرح التجريد**" للطوسيّ. انظر: **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع** لبدر الدين الشوكانيّ، ١/١١٥؛ **الشقائق النعمانيّة في علماء الدولة العثمانيّة** لطاشكبري زاده، ص ٨٥-٨٧؛ Adil Bebek, "Hayâlî", *DİA*, XVII, 3-5.

٢٧ العقل الفعّال: «وعند الحكماء هو العقل المنتقش بصور الكائنات على ما هي عليه، منه ينطبع العلوم في عقول الناس، وفي شرح إشراق الحكمة أنّ العقل الفعّال هو المسمّى بجبرئيل في لسان الشريعة». **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم** للتهانويّ، ٧١/٤.

٢٨ المبدأ الفيّاض: «هو الله –تعالى–، وعن بعض الحكماء أنّه العقل الأوّل على ما في بحر الجواهر، والمستفاد مما ذكروه في مباحث العقول أنّه العقل العاشر المسمّى بالعقل الفعّال». **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم** للتهانويّ، ١٢٣/٣.

٢٩ **هداية الحكمة** لأثير الدين الأبهريّ، ص ١١٥؛ **قاضي مير** لقاضي مير ميبدي، ٧٨.

٣٠ **شرح المواقف** لسيد الجرجانيّ، ١٦٣/٣.

٣١ ج: مع.

٣٢ ق: هو المشهور.

٣٣ **شرح العقائد العضديّة** لجلال الدين الدوّانيّ، ص ٦٢.

٣٤ منلا مصلح الدين محمّد بن صلاح بن جلال الدين ملتويّ اللاريّ (ت ٩٧٩هـ/١٥٧٢م): وُلد في اللار بلدة بين الهند والشيراز، عالم مشارك في أنواع من العلوم، تتلمذ على ميرغياث الدين الشيرازيّ، وميركمال الدين، ومن مؤلفاته: "**شرح تهذيب المنطق**"، "**حاشية على شرح هداية الحكمة**"، و"**حاشية على تفسير البيضاويّ**"، و"**شرح الأربعين النوويّة**"، وتُوفّي بحلب. انظر: **الشقائق النعمانيّة في علماء الدولة العثمانيّة** لطاشكبري زاده، ص ٤١٩-٤٢٠؛ **شذرات الذهب في أخبار من ذهب** لابن عماد الحنبليّ، ٣٤٧/٨؛ Hulusi Kılıç, "Lârî", *DİA*, XXVII, 103-104.

٣٥ **حاشية على القاضي مير** لمصلح الدين اللاري، مكتبة السليمانيّة، واحد باشا، الرقم: ٢٣٤٥٩، ٨٩ظ.

٣٦ وفي هامش ج: الصرائح جمع صريح.

٣٧ وفي هامش ج: وهو ما لا جزء له أصلًا كالباري. **تعريفات**.

٣٨ ق: تصدر.

باعتبار وجوه الجهات[39] مع أنّ حمل النزاع بين العقلاء[40] على اللّفظيّ غير مقبول؛[41] كيف! والمحققّون من المتكلّمين بُراء[42] من الردّ عليهم قبل فَهْمِ مُرادهم، ويمكن إرجاع الأوّل إلى مذهب القدريّة، والآخرين إلى مذهب الجبريّة كما لا يخفى.

[مذهب الأستاذ أبي إسحاق الإسفرائنيّ ومن تبعه في أفعال العباد والإرادة الجزئيّة]

والثاني مذهب الأستاذ أبي إسحاق الإسفرائنيّ،[43] /[١٦و] ومن تبعه فهم يقولون: إنّ المؤثّر في أفعالنا الاختياريّة مجموع القدرتين بالاختياريين؛ قدرة الله وقدرتنا كلتاهما مؤثّرتان في أصل الفعل،[44] ولظاهره لوازم فاسدة؛ اشتراك العبد مع الله في التأثير، وتوارُد العِلّتين[45] على معلول واحد[46] شخصيّ، إلّا أن يُقال: هما ناقصتان، ومخالفة الجمهور بلا برهان، ويمكن إدراجه في مذهب الماتريديّة بأن يُقال: مراده أنّ قدرة الله مؤثّرة في الفعل الذي هو الأثر "الحاصل بالمصدر"[47] الموجود في الخارج؛ أيْ مُوجِدة[48] له، وقدرة العبد مُؤثِّرة في الفعل الذي هو "المعنى المصدريّ"؛ أيْ[49] الواسطة بين الموجود والمعدوم؛ أيْ مستلزمة له بحسب جري العادة: كقول **بدء الأمالي**: «للدعوات تأثير بليغ وقد ينفيه أصحاب الضلال».[50] فيرجع[51] إليه كما لا يخفى.

---

[39] وفي هامش ج: يعني أنّ الباري –تعالى– والعبد قد اجتمع على إيجاد فعل العبد مع أنّ كلّ واحد منهما منفرد بما هو له من حصّته من التأثير، فإنّ لكل واحد منهما حصّة من التأثير مخصوصة له. فثبت الشركة على مذهب الأستاذ أيضًا قال بعض الأفاضل: الشركة المنهيّة هي أن يستقلّ كل واحد من الشريكين في مطلق الإيجاد. فالحقّ أنه لا شركة منهيّة في مذهب الأستاذ أصلًا أو لا استقلال للعبد في أفعاله. **مره على الخيالي**.

[40] ج: الفضلاء.

[41] ج: غير معقول.

[42] جمع بَرِيء. **مختار الصحاح** لأبي بكر الرازيّ «ب ر أ»

[43] أبو إسحاق إبراهيم بن محمّد بن إبراهيم بن مهران الإسفرائنيّ الأصوليّ المتكلّم البغداديّ الشافعيّ الملقّب بركن الدين (ت. ٤١٨هـ/١٠٢٧م): أحد المجتهدين في عصره، وصاحب المصنّفات المتداولة، كان شيخ خرسان في زمانه، من شيوخه: عبد الخالق بن أبي روبا، وأبي بكر محمّد الشافعيّ. ومن أشهر تلاميذه: أبو بكر البيهقيّ، وأبو القاسم القشيريّ، وأبو الطيب الطبريّ. ومن أشهر مؤلّفاته: "**جامع الحليّ في أصول الدين**" و"**الردّ على الملحدين**"، و"**أدب الجدل**"، و"**مسائل الدور**". انظر: **سير أعلام النبلاء** للذهبيّ، ٣٥٣/١٧ – ٣٥٥ .

[44] وانظر لأكثر التفصيلات: **شرح العقائد العضدية** لجلال الدين الدوّانيّ، ص ٦٥.

[45] وفي هامش ج: العلّة: لغة المغيّر، وعرفًا عند أصوليين: ما يُضاف إليه وجوب الحكم ابتداءً، وعند النحاة: هو الباعث على الفعل أو الترك وعند المتكلّمين والحكماء: ما يتوقّف عليه وجود الشيء. وهو قسمان تامّة: وهي جملة ما يتوقّف عليه وجود الشيء وناقصة: وهي بعض ما يتوقّف عليه وجود الشيء وهي أربعة فاعليّة وماديّة وصوريّة وغائيّة. **داود**

[46] ج + معيّن؛ ج – معلول واحد معيّن، صحّ هامش.

[47] وفي هامش ج: كلّ مصدر له معنيان حقيقيّان وضع لكلّ واحد منهما أحدهما: المعنى المصدريّ أي المعنى المنسوب إلى المصدر، أعني مجرّد الحدث. والثاني: الحاصل به أي الهيئة الحاصلة به أي الحالة أو الصفة الحاصلة بسبب المعنى المصدريّ فيكون المعنى الثاني أثرًا للمعنى الأوّل، والمعنى الأوّل اعتباريّ معدوم في الخارج والثاني يكون موجودًا فيه. **ملخّص**

[48] ع: موجودة؛ ق: الموجودة.

[49] ع ق – أي.

[50] **ضوء المعالي شرح بدء الأمالي** لعليّ بن سلطان محمّد القارئ ، ص ١١٦.

[51] ج ق: فرجع.

[مذهب القاضي أبي بكر الباقلّانيّ ومن تبعه في أفعال العباد والإرادة الجزئيّة]

والثالث مذهب القاضي أبي بكر الباقلّانيّ،[٥٢] ومن تبعه فهم يقولون: إنّ المؤثّر في أفعالنا مجموع القدرتين بالاختيارين؛ لكن قدرة الله مؤثّرة في أصله؛ أيْ مُوجِدةٌ[٥٣] له، وقدرتنا مؤثّرةٌ في وصفه؛ أيْ جاعلةٌ، ومستلزمة اتّصافَه بمثل كونه[٥٤] طاعةً[٥٥] أو معصيةً،[٥٦] وفيه لوازم كاسدة أيضًا؛ الاشتراك السابق، وكون الكون فعلًا مع أنّه لا فعل، ولا انفعال، ولا من مقولة من المقولات العشرة،[٥٧] وعدم معقوليّته استلزام قدرتنا الكون،[٥٨] ويمكن إرجاعه إلى مذهب الأشاعرة كما لا يخفى.[٥٩]

[أراء المذاهب الأربع المشهورة في الأفعال مختصرًا]

(**الأوّل: مذهب الجبريّة**)؛ –بتحريك الباء وتسكينه كالقدريّة– أيْ جمهورهم؛ إذ مذهب الكلّ غير معلوم، قدّمه لتوضيح المذهب الحقّ، وتحقيقه مع قصر ذيله بناءً على أنّ الشيء ينكشف بضدّه، فتقدُّمه طبيعيّ لا غير كما لا يخفى.

(**والثاني: مذهب القدريّة**)؛ أيْ جمهورهم –لما مرّ– (**أيْ المعتزلة**) ولم يقل أوّلًا مذهب المعتزلة؛ لأجل المقابلة التامّة لفظًا، ومعنًى، ولإفادة كونهما بمعنى، وفسّرها بها لأوضَحيّتِها وأشهَريّتِها.[٦٠]

(**والثالث: مذهب الأشاعرة**) على ما بيّنه بعض المحقّقين كالعلّامة صدر الشريعة، /[١٦ظ] والمحقّق التفتازانيّ، والفاضل البركويّ.

---

٥٢ القاضي أبو بكر محمد بن الطيّب بن محمّد بن جعفر بن القسم، المعروف بالباقلّانيّ البصريّ (ت. ٤٠٣هـ/١٠١٣م): وليد البصرة وساكن بغداد، المتكلّم على مذهب الأشعري، وصنّف الكثيرة في علم الكلام وغيره وكان في الكلام أوحد زمانه وانتهت إليه الرياسة في مذهبه، من تصانيفه: "**التمهيد في الرد على الملاحدة**"، و"**إعجاز القرآن**"، **الإنصاف في أسباب الخلاف**". دُفن ببغداد. انظر: **تاريخ بغداد** للخطيب البغداديّ، ٣٧٩/٥.

٥٣ ع ق: موجودة.

٥٤ ق: كون.

٥٥ ع: طاعته.

٥٦ ع: معصيته. | انظر للتفصيل: **شرح العقائد العضدية** لجلال الدين الدوّانيّ، ص ٦٥.

٥٧ المقولات العشر:«المقول: هو المحمول، ووجه إطلاقها على المحمول كون المحمول في القضيّة مقولًا على الموضوع. وجمعه: مقولات، وهي الأجناس العالية التي تحيط بجميع الموجودات الأساسيّة التي يمكن اسنادها إلى كلّ موضوع وعددها عند أرسطو عشرة وهي: الجوهر، والإضافة، والكمّ، والكيف، والمكان، والزمان، ومتى، والوضع، والملك، والفعل، والانفعال». **المعجم الفلسفيّ** لجميل الصليبا، ٣١٠/٢.

٥٨ وفي هامش ج: الكون وارلق، وجود معناسنه. وقيل: الكون عبارة عن وجود العالم، وقيل: بمعنى المكث والإقامة. **أنوار اللغات**؛ أي وجود الكون والمراد بوجوده عينه والوجود عين الموجود في الحادثات اتفاقًا من متكلّمي أهل السنّة، وفي القديم على رأي الأشعريّ. **فاسي شرح دلائل**؛ والكون هو حصول الصورة في المادة بعد أن لم تكن حاصلة فيها، والفساد زوالها عنها بعد أن كانت حاصلة فيها، أوالكون: الوجود بعد العدم والفساد: العدم بعد الوجود. ملخص بعضه من **قاضي مير**، وبعضه من منلا زاده من **الحكمة**.

٥٩ وفي هامش ج: فالجواب أنّ الحركة مثلًا كما أنّها وصف للعبد ومخلوق للربّ لها نسبة إلى قدرة العبد فسمّيت تلك الحركة باعتبار النسبة مسببًا بمعنى أنّها مكسوبة للعبد، ولم يلزم الجبر المحض. إذ كان متعلّقة قدرة العبد وداخلة في اختياره وهذا التعلّق هو المسمّى عندنا بالكسب. انتهى. وأمّا ما سبق من استحالة اجتماع مؤثريْن على أثر واحد فالجواب عنه: أنّ دخول مقدور واحد تحت قدرتين أحدهما قدرة الاختراع والأخرى قدرة الاكتساب جائز. وإنّما المحال اجتماع مؤثرين مستقلّين على أثر واحد. **علي القارئ**.

٦٠ ق + وأشدّيتها.

(والرابع: مذهب الماتريديّة) على ما بيّنوه أيضًا كما سيجيء تفصيلها، ولما كان الإجمال أوّلًا، والتفصيل ثانيًا أحسن سبكًا، وأوقع نفسًا في الأمور المهمّة؛ أجمل أوّلًا، وأراد التفصيل ثانيًا.

[أراء المذاهب الأربع المشهورة تفصيلًا]

[فصل في مذهب الجبريّة في أفعال العباد والإرادة الجزئيّة]

فقال: **(فالجبريّة)** وتُسمّى مجبّرةً، وهي فرقة ضالّة من الفرق الإسلاميّة؛ أيْ المبتدِعة للإسلام وإن لم تكن مسلِمةً، **(يقولون:)** مظهرين اعتقادهم الباطل: **(إنّ أفعالنا)**؛ أيْ الآثار الموجودة فينا ـ كأنفسنا ـ **(حاصلة)** من العدم، وموجودة في الخارج **(بقدرة الله –تعالى–، وتعلّقِها فقط)** على أنّهما مؤثّران أو المؤثِّر التعلّقُ، والقدرة سببه أو شرط القريب، أو بالعكس، **(ولا اختيار)** عطف عليه قوله: **(ولا إرادة، ولا قصد)** للإيضاح، وليفيد أنّهما بمعنى واحدٍ عند الكلّ، وللتنبيه على أنّهم قد ينفون الاختيار، وقد ينفون الإرادة، وقد ينفون القصد ومرادهم واحد، وهو إثبات الجبر والاضطرار؛ ولذا قالوا: **(ولا قدرة لنا أصلًا)**؛ أيْ لا مؤثّرة ولا كاسبة، لا قبل الفعل، ولا معه، ولا بعده فيها؛ أيْ في أفعالنا **(بل نحن كالجمادات)** في انتفاء الاختيار،[61] والقصد، والقدرة، والقوّة **(وحركاتنا وسكناتنا)** التي توجد فينا **(كحركاتها وسكناتها)**؛ أيْ كما أنّها بلا اختيار ولا قدرة، كذلك أفعالنا **(وهو)**؛ أيْ زعمه الجبريّة **(جبر محض)**؛ أيْ خالص، ولهم شبهات عقليّة ونقليّة.

[شبهات الجبريّة العقليّة]

[١] أمّا القعليّة فمنها قولهم: إنّه لا بدّ لترجيح الفعل على الترك من مُرجّح ليس من العبد وإلّا يلزم الدور أو التسلسل، [٢] وإنّ الفاعل لا بدّ أن يكون عالما بتفاصيل أحوال أفعاله وهي مجهولة، [٣] وإنّ العبد مخلوق لله –تعالى–، وكذلك أفعاله، ولا حاجة إلى إثبات الاختيار والقدرة.

والجواب عنها إمّا منعًا؛ [١] فمنع الدور أو التسلسل مستندًا بأنّ المختار لو كان تبعًا لا يقتضي اختيارًا مغايرًا لنفسه؛ بل لو كان أصالةً كما يدلّ عليه الوجدان، [٢] ومنع لزوم[62] العلم بالتفاصيل مستندًا بأنّ العلم بها لا بدّ للخالق، لا للفاعل على ما لا يخفى، /[١٧و] [٣] ومنع عدم الحاجة مستندًا بأنّ عدم الإثبات يخالف الواقعَ، والآياتِ، والأحاديثَ كما لا يخفى.

[شبهات الجبريّة النقليّة]

وأمّا النقليّة: فمنها قوله –تعالى–: ﴿اللهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر، ٦٢/٣٩]، وقوله –تعالى–: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصّفّات، ٩٦/٣٧]، وقوله –تعالى–: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ﴾ [الفاطر، ٣/٣٥].

---

[61] ق: اختيارنا.

[62] ق – المختار لو كان تبعًا لا يقتضي اختيارًا مغايرًا لنفسه؛ بل لو كان أصالةً كما يدلّ عليه الوجدان، ومنع لزوم العلم بالتفاصيل مستندًا بأنّ، صحّ الهامش.

والجواب عنها: إمّا منعًا؛ فمنع التقريب مستندًا بأنّها تدلّ على نفي خالق غير الله، لا نفي فاعل بالاختيار غير الله؛ بل يحققّه كما لا يخفى.

وأمّا الجواب عنها إبطالًا؛ فقولنا: **(وباطل ضرورة)**؛ أيْ بداهةً أو بطلانًا قطعيًّا **(لبداهة الفرق)** بداهةً وجدانيّةً عامّةً **(بين الأفعال)**؛ أيْ الآثار **(الاختياريّة)** في الواقع كالهيئات الحاصلة من القيام، والقعود، والمشي، والوقوف، والأكل، والشرب ونحوها؛ فإنّ هذه المصادر لا تتحقّق إلّا بالاختيار، والقصد الذي هو توجّهُ القلب نحوَ[63] الفعل[64] أو الكفّ عنه[65] كما يشهد به وجدان الكلّ **(والاضطراريّة)** كالهيئات الحاصلة من الطول، والعرْض، والعُمق، والحُمّى، والألم، والأوجاع الباطنيّة، والظاهريّة ونحوها؛ فإنّ هذه المصادر تتحقّق بدون الاختيار، وكما يشهد به وجدان العامّة أيضًا، والمخالفون إمّا معاندون فيُعرض عنهم أو يُقتلون أو جاهلون بمعنى الاختياريّة والاضطراريّة فيُنبّه لهم أو يُعلّمون.

(وأيضًا لو لم يكن للعباد اختيار وقدرة أصلًا، ولو كاسبة في أفعالهم؛ لَمَا صحّ تكليفهم بالأوامر والنواهي) ولَمَا ترتّب عليها المدح، والذمّ؛ والثواب والعقاب، ولَمَا كان للوعد والوعيد فائدة، ولَمَا صحّ إسناد الأفعال التي تقتضي سابقيّة القصد والاختيار لهم،[66] ولَمَا بقي الفرق بين الاختياريّة والاضطراريّة، واللوازم كلّها باطلة ضرورةً، وكذا الملزومات، كذا في **المواقف**، و**المقاصد**، و**شرحهما**، وعامّة كتب الكلام.[67]

(وكُفّر عند بعض المحقّقين) كصاحب **التاتارخانيّة**[68] حيث قال الفاضل البركويّ في **الطريقة**: «وفي **التاتارخانيّة** يجب إكفار الجبريّة /[١٧ظ] لعدم رؤيتهم للعباد فعلًا أصلًا»؛[69] **(لأنّ كلامهم)** كما رأيتَ **(نفيٌ، وتكذيبٌ للنصوص الدالّة على أنّ للعبد مدخلًا في أفعاله مثل قوله –تعالى–: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة، ٢٨٦/٢])**، وقوله –تعالى–: ﴿جَزَاء بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة، ١٧/٣٢]، وقوله –تعالى–: ﴿فَمَن شَاء فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاء فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف، ٢٩/١٨]، وأمثال ذلك كثيرة في القرآن، ودالّة على بطلان الجبر، وكفرِ قائله كما لا يخفى.

[فصل في مذهب القدريّة في أفعال العباد والإرادة الجزئيّة]

(والقدريّة) وتُسمّي معتزلةً، وهي فرقة ضالّة من الفرق الإسلاميّة **(يقولون: إنّ أفعالنا الاختياريّة)**؛ أي التي تصدر منّا باختيارنا حاصلة من العدم، وموجودة في الخارج **(بقدرتنا، واختيارنا، وتعلقّها فقط)**؛ أيْ لا تتعلّق بها قدرة الله أصلًا؛ فهم يزعمون أنّ كل عبدٍ خالقٌ

---

[63] ع ق + توجيه القدرة الحادثة إلى الإيقاع.

[64] ع ق + الجزئيّ.

[65] ع ق + عن إيقاعه.

[66] ج: إليهم.

[67] **شرح المواقف** لسيد الجرجانيّ، ١٥٤/٣؛ **شرح المواقف** لسعد الدين التفتازانيّ، ١٥٩/٢.

[68] هو فريد الدين بن عالم بن علاء الدهلويّ الهنديّ (ت. ٧٨٦هـ/١٣٨٥م): فقيه، أصوليّ وتميّز في علوم اللغة مع أنّه لم يوجد له ترجمة في كتب التراجم المشهورة. ومن أشهر كتبه: "**زاد المسافر**"، و"**الفروع**" وهو المعروف بـ"**الفتاوى التاتارخانيّة**". انظر: **معجم المؤلّفين** لعمر الرضا الكحالة، ٥٢/٥؛ **كشف الظنون** لحاجي خليفة، ٩٤٧/٢؛ Ferhat Koca, "el-Fetâ't-Tâtârhâniyye", ***DİA***, XII, 446-447.

[69] **الطريقة المحمّدية** لمحمّد البركويّ، ص، ٩٦؛ **الفتاوى التاتارخانيّة** لعالم بن علاء الدهلويّ، ٣٦٧/١٨.

لفعله الاختياريّ[٧٠] بقدرته؛ بل بتعلّقها فقط، وأنّ الكفر والمعاصي لا بقضاء الله وقدره، وأنّ الخير من الله، والشرّ من الإنسان أو من الشيطان، وأنّ الله –تعالى– لا يريد أفعال العباد الاختياريّة، وغيرها[٧١] من الهذيانات، والخرافات المتفرّعة على جعل أنفسهم الخبيثة خالقة لأفعالهم القبيحة.

ويقولون أيضًا: (**لنا اختيارٌ**)، وإرادةٌ، وقصدٌ، (**وقدرةٌ**) مخلوقةٌ (**قبل الفعل**) لا مقارنةٌ له، مخلوقةٌ معه كما يقوله[٧٢] أهل السنّة (**مؤثّرة في أفعالنا الاختياريّة**) أيْ موجِدةٌ[٧٣] إيّاها[٧٤] عند تعلّقها بها؛ أيْ معطيةٌ لها الوجود[٧٥] حال[٧٦] وجودها لا قبلها حال العدم،[٧٧] (**وهو**)؛ أيْ ما زعمه المعتزلة (**قدر محض**)، ولهم أيضًا شبهات عقلية ونقلية.

[شبهات المعتزلة العقليّة]

أمّا العقليّة فمنها: [١] أنّ كثيرًا من أفعال العباد قبيحة، والقبيح لا يخلقه الحكيم لقبحه، [٢] وأنّ الله –تعالى– لو كان فاعلًا لها لكان متّصفًا بها؛ لأنّه لا معنى للفاعليّة إلّا الاتّصاف بالفعل، [٣] وأنّ كلّ أحدٍ يفرّق بالضرورة بين أفعاله الاختيارية والاضطراريّة، وما ذلك إلّا بسبب أنّ الأولى بقدرته على وفق اختياره دون الثانية.

والجواب: إمّا منعًا؛ [١] فمنع كون خلق القبيح قبيحًا، مستندًا بأنّ القبيح فعْله [يعني هو فعل العبد] لا خلْقه؛ لِمَا في خلقه –[تعالى]– حِكَم ومصالح لكون الخالق حكيمًا، [٢] ومنع كون الخالق متّصفًا بالفعل مستندًا بأنّ المتّصف هو الفاعل، والملابس للفعل لا الخالق والموجِد[٧٨] له كما لا يخفى، [٣] ومنع لزوم كون القدرة مؤثّرة في الاختياريّة مستندًا بأنّها متعلّقة بالفعل بالمعنى /[١٨و] المصدريّ[٧٩] السببِ لخلق الله الحاصل بالمصدر، ولا يلزم منه كون العبد خالقًا؛ بل كاسبًا كما لا يخفى.

[شبهات المعتزلة النقليّة]

وأمّا النقليّة فمنها: قوله –تعالى–: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون، ١٤/٢٣]، وقوله –تعالى–: ﴿أَنِّي أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾ [آل عمران، ٤٩/٣]، وقوله –تعالى–: ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [آل عمران، ١٨٦/٣].

٧٠ ع: أفعالنا الاختيارية.

٧١ ج: نحوها.

٧٢ ق: يقولون.

٧٣ ع ق: موجودة.

٧٤ ق:لها.

٧٥ ع – لها عند تعلّقها بها أيْ معطية لها الوجود؛ ق – عند تعلّقها بها أيْ معطية لها الوجود.

٧٦ ع + لا.

٧٧ ج – حال العدم.

٧٨ ع ق: الموجود.

٧٩ وفي هامش ج: الأثر المرتّب على معنى المصدر كالحامديّة المرتّبة على المصدر المعلوم، والمحموديّة المرتّبة على المصدر المجهول. **سمع**

والجواب: [إمّا منعًا] [فـ]منع التقريب مستندًا بأنّ الخلق في الآيتين بمعنى التقدير؛ يُقال: فلانٌ خالقٌ؛ أيْ مقدّرٌ أو بمعنى الصنع؛ يُقال: فلانٌ خالقٌ؛ أيْ صانعٌ كما في كتب اللّغة،[80] وبأنّ التقديم بطريق الكسب على ما نقوله،[81] ولا يخفى وُرُود هذه المنوع، والأسانيد على من يعرف أدنى كيفيّة الأدلّة، وقوانين الأدبيّة، ولذا قال المحقّق السعد شيخ أهل[82] السنّة والجماعة في **شرح العقائد**:

> ولا عجب في خفاء هذا المعنى على عوامّ[83] القدريّة وجهّالهم حتى شنّعوا به على أهل الحقّ[84] في الأسواق، ونسبوهم إلى الجبْر، وإنّما العجب خفاؤه على خواصّهم وعلمائهم حتى سوّدوا الصحائف والأوراق.[85]

وإمّا إبطالًا؛[86] فقوله: «وباطل بالبراهين العقليّة».

(**منها**: **أنّ العبد لو كان خالقًا لأفعاله لكان عالما بتفاصيلها**) ضرورة أنّ إيجاد الشيء بالقدرة، والاختيار لا يكون إلّا كذلك، (**واللازم باطل قطعًا**)؛ فإنّ المشْي من مَوضِع إلى آخر يشمل على سكنات متخلّلة، وعلى حركات مختلفة بعضها أسرع، وبعضها أبطأ، ولا شعور للماشي بذلك، وليس هذا ذهولًا عن العلم؛ بل لو سُئل لم يعلم، وهذا في أظهر أحواله.

(**والنقليّة منها**: **قوله –تعالى–**: ﴿**اللهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ**﴾ **[الزمر، ٦٢/٣٩]**)؛ أيْ موجودٌ في الخارج مشيءٌ وجودُه،

(**وقوله –تعالى–**: ﴿**وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ**﴾ **[الصّفّات، ٩٦/٣٧]**)؛ أيْ وعملَكم، أومعمولَكم، (**وقوله –تعالى–**: ﴿**أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لا يَخْلُقُ**﴾ **[النحل، ١٧/١٦]**؛ **في مقام التمدّح بالخالقيّة، ونحو ذلك**) في الآيات الدالّة قطعًا على كون الله –تعالى– خالقًا لكلّ شيءٍ بلا استثناء فيها.

(**وكُفر عند بعض المحقّقين**) منهم صاحب **المسايرة** ابن همام،[87] وصاحب **التاتارخانيّة** حيث قال الفاضل البركويّ في **الطريقة**: «وفي **التاتارخانيّة** يجب إكفار القدريّة،[88] في نفيهم كون الشرّ بتقدير الله وخلقه، وفي دعواهم: أنّ لكلّ فاعلٍ فعلًا اختياريًّا خالق لفعله»،[89]

[80] **مختار الصحاح** لمحمّد بن أبي بكر الرازيّ، «خ ل ق»؛ **مقاييس اللغة**، أبو الحسن أحمد بن فارس، «خ ل ق».

[81] ع ق: نقله.

[82] ج – أهل.

[83] ع: لعدم.

[84] ع: الخلق.

[85] **شرح العقائد** لسعد الدين التفتازانيّ، ٦٩.

[86] معطوفة على هذه الجملة: «والجواب: [إمّا منعًا] منع التقريب».

[87] **المسامرة شرح المساير في العقائد المنجية في الآخرة** لابن أبي شريف المقدسيّ ، ص ١٣٩. | كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود، السيواسيّ ثم الإسكندريّ، المعروف بابن الهمام (ت. ٨٦١هـ/١٤٥٧م): وُلد بالاسكندريّة إمام من علماء الحنفية، عارف بأصول الديانات والتفسير والفرائض والفقه والحساب واللغة والموسيقى والمنطق. من أشهر كتبه: "**فتح القدير في شرح الهداية**"، و"**التحرير في أصول الفقه**"، و"**المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة**"، تُوفّي بالقاهرة. انظر: **الشقائق النعمانيّة في علماء الدولة العثمانيّة** لطاشكبري زاده، ص ٢٧٩؛ **لأعلام** للزركليّ ٢٢٥/٦.

[88] ع – القدريّة.

[89] **الطريقة المحمّديّة** للبركويّ، ص ٣٥٧.

/[١٨ظ] (**لأنّهم أنكروا ظواهر الآيات القطعيّة، وجعلوا أنفسهم شركاء لله**[٩٠] **في الخالقيّة**)، ولذا قد بالغ مشائخ ماوراء النهر[٩١] في إكفارهم وتضليلهم حتى قالوا: إنّ المجوس أسعد حالًا منهم؛ إذ لم يثبتوا لله[٩٢] إلّا شريكًا واحدًا وهؤلاء أثبتوا شركاء لا تحصى،[٩٣] (**ولذا قال النبيّ صلى الله عليه وسلّم:**) في ذمّهم، وتقبيح أقوالهم، وعقائدهم على ما أخرجه الإمام السيوطيّ في **الجامع الصغير**، وصاحب **المشكاة**: (**القدريّة**)؛ أيْ الطائفة المكذّبة[٩٤] للقدر؛ أيْ كون كلّ شيء بتقدير الله وخلقه، أو كون كلّ شيء بقدرة الله وإيجاده أو المثبتة[٩٥] لهم قدرة مؤثّرة -كذا في شرح[٩٦] الحديث - (**مجوس هذه الأمّة المحمّديّة**)؛ أيْ الأمّة الإجابيّة؛[٩٧] لأنّ قولهم: «أفعالنا الاختياريّة مخلوقة بقدرتنا، وأفعالنا الاضطراريّة بقدرة الله -تعالى-»: شَبِيهٌ بقول المجوس القائلين: بأنّ للعالم إلهيْن خالق الخير وهو يَزْدان؛ أيْ الله -تعالى- ، وخالق الشرّ وهو أَهْرَمَن؛ أيْ الشيطان (**إن مرضوا فلا تعودوهم، وإن ماتوا فلا تشهدوهم**).[٩٨]

وفي **مشكاة المصابيح** أيضًا: «صِنفان من أمّتي ليس لهم نصيبٌ في الإسلام: المرجئة والقدريّة»،[٩٩] في **الجامع الصغير** أيضًا: «أخافُ على أمّتي من بعدي ثلاثًا: حيف الأمّة، وإيمانًا بالنجوم، وتكذيبًا للقدر».[١٠٠]

[فصل في الأشاعرة في أفعال العباد والإرادة الجزئيّة]

(**والأشاعرة**)؛ وهم[١٠١] الشيخ أبو الحسن الأشعريّ الذي هو من نسل أبي موسى الأشعريّ رضي الله عنه[١٠٢] منسوب إلى الأشعر، -أبو قبيلة من اليمن وُلد وعليه شعر- وإمام جليل في العقائد الدينيّة، وأصحابه: وهم غالب المالكيّة والشافعيّة والحنابلة وبعض الحنفيّة بحسب اطّلاعي.

---

٩٠ ق: الله.

٩١ وفي هامش ج: الوراء في الأصل مصدر حصل ظرفًا، ويُضاف إلى الفاعل ويُراد به ما يُتوارى به، وهو خلفه وإلى المفعول فيُراد به ما يُوارى به وهو قُدّامه ولذلك عدّ من الأضداد. **رمضان**.

٩٢ ج - لله.

٩٣ **شرح العقائد** لسعد الدين التفتازانيّ، ص ٢٠١.

٩٤ ق: المكذّبون.

٩٥ ق: أثبتوه.

٩٦ ج: شرّاح؛ ولعلّ المقصود منه بكتاب **التيسير بشرح الجامع الصغير** للإمام الحافظ زين الدين عبد الرؤوف المناوي، ٦٩٧/١.

٩٧ ج: الإجابة؛ ق: أمّة الإيجابيّة.

٩٨ **الجامع الصغير** للسيوطيّ، ١٥١/٢؛ **مشكاة المصابيح** لولي الدين أبي عبد الله الخطيب التبريزيّ، ٢٣/١.

٩٩ **مشكاة المصابيح** لولي الدين أبي عبد الله الخطيب التبريزيّ، ٢٣/١؛ **الترمذي**، القدريّة ١٣؛ **سنن ابن ماجه**؛ الإيمان ٩.

١٠٠ **الجامع الصغير** للسيوطيّ، ص ٢٠. | وفي هامش ج: قوله: «مفضيًا» إلخ وقد يُطلق السبب حقيقة عند المتكلّمين: على العلّة التامّة المؤثرة كتعلّق قدرة الله -تعالى- وتكوينه، وعلى الناقصة المستلزمة عادة: كالنار للإحراق، ويقال: للتامّة سببًا حقيقيًا وللناقص سببًا ظاهريًا، وللأوّل المذكور في الشرح سببًا مفضيًا فالأسباب عندهم الثلاثة. «منه».

١٠١ ق ع: وهو.

١٠٢ أبو موسى عبد الله بن قيس بن سليمان الأشعريّ التميميّ (ت. ٤٢هـ/٦٦٣م): هو صحابيّ فقيه جليل من القرّاء. واستعمله النبيّ ﷺ على زبيد وعدن، وولي أمرة الكوفة لعمر رضي الله عنه، وتوفّي بالكوفة. انظر: **أسد الغابة في معرفة الصحابة** لابن الأثير، ٦٦٦؛ **الاستيعاب في معرفة الأصحاب** لابن عبد البرّ، ٦٧/٢؛ **الإصابة في تمييز الصحابة** لابن حجر العسقلانيّ، ٢١٢/٤.

(وهم يقولون: إنّ أفعالنا الاختياريّة حاصلة بقدرتة الله –تعالى–، وتعلّقِها فقط) على[١٠٣] أنّ تعلّقها مُؤثّر فيها، ومُوجِد[١٠٤] لها فقط؛ بناءً على أنّ القدرة قديمةٌ، وتعلّقها حادثٌ، ومؤثّرٌ فيها، وأنّ التكوين: صفة اعتباريّة[١٠٥] قائمة بتعلّق[١٠٦] القدرة؛ لأنّه بمعنى الإيجاد؛ أيْ جعل الموجود متّصفًا بالوجود الخارجيّ حال وجوده[١٠٧] بذلك الإيجاد،[١٠٨] وقد يتسامحون ويقولون: حاصلة بقدرة الله، وقد يتسامحون ويقولون: /[١٩و] حاصلة بالله وإلّا يلزم قدم الحوادث، وانتفاء الواجب، أو تخلُّف المعلول عن علّته التامّة المؤثّرة كما لا يخفى.[١٠٩]

(ويقولون: لنا اختيار)؛ وإرادة وقصد **(مخلوق لله –تعالى– أيضًا)**، فهم يجوّزون كون الأمور الاعتباريّة النفس الأمريّة؛[١١٠] أيْ الأحوال[١١١] التي هي واسطة بين الموجود والمعدوم؛ لأنها صفات لموجود لا موجودة في الخارج، ولا معدومة في نفس الأم –كما في **المواقف**–[١١٢] مخلوقة كالأمور الخارجيّة مع أنّه خلاف التحقيق –كما سيجيء فانتظر– **(مقارن لأفعالنا)**؛ لأنّه مخلوق مع الأفعال، **(وقدرة مخلوقة**[١١٣]

---

[١٠٣] ق – على.

[١٠٤] ع: موجود.

[١٠٥] أ: اختياريّة.

[١٠٦] ع: يتعلّق.

[١٠٧] ق – الخارجيّ حال وجوده، صح الهامش.

[١٠٨] ج – بذلك الإيجاد؛ ق: الجعل.

[١٠٩] وفي هامش ج: العلّة الموجبة أعمّ من العلّة التامّة؛ لأنّ الجزء الأخير من العلّة يكون موجبًا ولا علّة تامّة. **هـ**

[١١٠] نفس الأمر: «معناه نفس الشيء في حدّ ذاته، فالمراد بالأمر هو الشيء بنفسه؛ فإذا قلت مثلًا الشيء موجود في نفس الأمر كان معناه أنّه موجود في حدّ ذاته. ومعنى كونه موجودًا في حدّ ذاته: أنّ وجوده ليس باعتبار المعتبِر وفرض الفارض سواء كان فرضًا اختراعيًّا أو انتزاعيًّا؛ بل لو قُطع النظر عن كلّ فرض واعتبار كان هو موجودًا، وذلك الوجود إمّا وجود أصليّ أي خارجيّ أو وجود ظلّيّ أي ذهنيّ. فنفس الأمر يتناول الخارج والذهن، لكنّها أعمّ من الخارج مطلقًا؛ إذ كل ما هو موجود في الخارج فهو في نفس الأمر قطعًا ومن الذهن من وجه إذ ليس كلّ ما هو في الذهن يكون في نفس الأمر، فإنّه إذا اعتقد كون الخمسة زوجًا كان كاذبًا غير مطابق لنفس الأمر مع كونه ذهنيًّا لثبوته في الذهن». **كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم** للتهانويّ، ٢٢٤/٤؛ «هو عبارة عن العلم الذاتيّ الحاوي لصور الأشياء كلّها كليّاتها وجزئيّاتها وصغيرها وكبيرها جملةً وتفصيلًا عينيّةً كانت أو علميّة». **كتاب التعريفات** لسيّد الجرجانيّ، ص ٣٣٥.

[١١١] الأحوال: «هذه اللفظة ترد في كتب العقائد، ولها مفهومان: مفهوم عند المتكلّمين، وعلى وجه الخصوص المعتزلة، ومفهوم آخر عند الصوفية.

أوّلًا مفهوم الأحوال عند المتكلمين: هي النسبة بين الصفة والموصوف، أو هي الصفات المعنويّة التي انفرد بها أبو هاشم الجبّائيّ المعتزليّ دون سائر المعتزلة مع نفيه لصفات المعاني، أي أنه ينفي العلم، والقدرة، والإرادة ثم يثبت كونه عالما، وقادرًا، ومريدًا. فهو يقول: العالِم صفة، والعالِمية نسبة بين الصفة والموصوف، وهي عند من يقول بها معنى زائدٌ على العلم، ومثل ذلك القادريّة، والفاعليّة.

وبعبارة أخرى: يقولون على سبيل المثال: هو سميع، وليس معنى ذلك أن له سمعًا، لكنّه ذو سمع، يعني كونه سميعًا، وحاله سميعًا، لكن لا يثبت أن له سمعًا، وعليم: كونه عليماً، ليس له علم، ولكن حالُه العلم. فهذه النسبة، وهذه هي الأحوال عند المتكلّمين». **مصطلحات في كتب العقائد** لمحمّد بن إبراهيم بن أحمد الحمد، ص ١٥٨ .١٥٩.

[١١٢] **شرح المواقف** لسيد الجرجانيّ، ٦٤/٢.

[١١٣] معطوفة على هذه الجملة «لنا اختيار».

مقارنة لها)؛ أيْ لأفعالنا (**أيضًا**)؛ أيْ كالاختيار، (**ولا تعلّق لها**)؛ أيْ[114] لقدرتنا (**بها**)؛ أيْ بأفعالنا (**أصلًا**)؛ أي[115] لا بالتأثير كما يقوله القدريّة، ولا بالكسب كما يقوله الماتريديّة.

ولما تُوجّه لهم أنّه ما معنى الأفعال الاختيارية،[116] والمقدوريّة؟ حينئذ قالوا: (**فكونها اختياريّة ومقدورة لنا مقارنتها**)؛ أي مقارنة أفعالنا[117] (**لاختيارنا وقدرتنا، ولذا قالوا: نحن مختارون في أفعالنا، ومضطرّون في اختيارنا**) لعدم مقارنتها[118] لاختيار مغاير لها،[119] وإلّا يلزم الدور والتسلسل، ولهم دلائل عقليّة سخيفة، ونقليّة ضعيفة.

[دلائل الأشعريّة العقليّة]

أمّا العقليّة فمنها قولهم: (**لأنّ المخلوق بمعنى الموجود في الخارج أو في نفس الأمر**) وللاختيار وجود في نفس الأمر، وللقدرة وجود في الخارج فيكونان مخلوقين (**فيلزم الجبر فقط**) إن قلنا: الاختيار لا يحتاج إلى اختيار مغاير له بالذّات، (**والجبر والدور أو التسلسل**) إن قلنا: إنّه يحتاج إليه.

والجواب: (**إمّا منعًا؛ فمنع كون الموجود في نفس الأمر مخلوقًا مستندًا بأنّه من قبيل الحال**) فلا يتعلّق به الخلق والإيجاد كما سنحقّقه.

[دلائل الأشعريّة النقليّة]

وأمّا النقليّة فمنها: (**هذه الآية قوله –تعالى–: ﴿وَمَا تَشَاؤُونَ إِلَّا أَن يَشَاء اللَّهُ﴾ [الإنسان، ٣٠/٧٦] أيْ مشيئكم**) كما فسّر به البيضاويّ الأشعريّ.[120]

---

[114] وفي هامش ج: نفس الأمر وهو أعمّ من الخارج ومن الذهن. وقوله: «وهو أعمّ» اعلم أنّ الموجود في الخارج ما وجوده فيه بحيث يكون آثاره موجودة فيه بالفعل كوجود الأشخاص والموجود في نفس الأمر ما وجوده في نفسه بلا اعتبار عقل سواء كان في الخارج أو لا: كوجود معاني المصادر وسواء كان في الذهن أو لا والموجود في الذهن ما جعل فيه من المفهومات الكليّة والجزئيّة سواء تحقق في نفس الأمر أو لا كمعاني الممتنعات والمعدومات الصرفة. فتأمل. «منه»

[115] ع – أي.

[116] ع – ولما تُوجّه لهم أنّه ما معنى الأفعال الاختيارية.

[117] ج – أي مقارنة أفعالنا.

[118] ج: مقارنته.

[119] ج: له.

[120] **تفسير البيضاويّ** للقاضي البيضاويّ، ٤٣١/٥.

(والجواب: منع كون معنى الآية كذلك؛ مستندًا بأنّ الظاهر أنّ معنى الآية: وما تشاؤون شيئًا يوجد في الخارج إلّا وقت مشيئة الله –تعالى– إيّاه)؛ أيْ كلّ فعل اختياري لكم[١٢١] لا يحصل إلّا بمشيئتين كما أنّه لا يحصل إلّا بقدرتين بحسب جري العادة /[١٩ظ] –وهو مذهبنا كما سنحقّقه– **(وهو)**؛ أيْ ما قاله الأشاعرة: **(جبْرٌ متوسّطٌ)**[١٢٢] بين الجبر المحض والقدر المحض.

(ولا ثمرة لإثبات اختيارٍ، وقدرةٍ، ولا فائدة له إلّا للاحتراز[١٢٣] عن الجبريّة) المحضة في مجرّد الإثبات؛ فإنّهم لا يثبتون أصْلًا، ولذا قال العلّامة صدر الشريعة في **التوضيح** والفاضل البركويّ في **الطريقة**: «ولا فرق بينه وبين الجبر المحض في الحقيقة بالنظر إلى الأفعال، فأيُّ فائدة بين إثبات الاختبار والقدرة بلا استلزامهما شيئًا ولو عادةً وبين نفيهما».[١٢٤]

وأشار إلى الجواب الإبطاليّ بقوله: **(وغير صحيح في الواقع لِمَا يَرِد[١٢٥] عليه ما يَرِد[١٢٦] على الجبريّة)** من اللوازم الفاسدة غير الكفر؛ إذ الحقّ أنّ كلًّا من الماتريديّة والأشاعرة لا يُكفِّر ولا يُضلِّل صاحبَه، وأنّ[١٢٧] ما يُفهم من ظاهر عبارة بعض المحقّقين يجب صرفُه عن ظاهره كقول صدر الشريعة في **التوضيح**: «عَصَمَنا الله –تعالى– عن اعتقاد الأشعريّ في هذه المسألة»؛[١٢٨] أيْ لأنّها غير صحيحة، وخطأ عظيم، كما لا يخفى وإنْ لم يوجب التضليل **(لمخالفته قول السلف)** جميعًا على ما نقله الفاضل البركويّ في **الطريقة**: («**لا جبر ولا تفويض؛ بل أمر بين الأمرين**»)،[١٢٩] وما قاله الأشاعرة في الحقيقة كما قاله[١٣٠] الجبرية[١٣١] جبْرٌ كما لا يخفى، وما قاله القدريّة: قدر، والحقّ: التوسّط كما يقوله[١٣٢] الماتريديّة بتوفيق الله –تعالى–، وإلهامِه لهم الحقّ.[١٣٣]

---

١٢١ وفي هامش ج: وقوله «وللعباد اختيارات» قال في **الحاشية**: ليس لها وجود في الخارج حتّى يلزم من صدورها عن العباد وكونهم خالقين انتهى. قوله: «في الخارج» ظرف للاختيارات نفسه لا لوجوده فيكون موجودًا ومتحققًا في نفس الأمر، لا أمرًا اعتباريًّا محضًا هذا مذهب الشيخ أبي منصور الماتريديّ، وعند الأشعريّ الاختيارات الجزئيّة بخلق الله –تعالى– والأفعال بها وهذا معنى توسّط الجبر لا جبر ولا تفويض ولكن أمر بين الأمرين هذا كلام منقول من الصحابة التابعين. **خواجه زاده**.

١٢٢ وفي هامش ج: أي هو متوسّط بين الجبر الخاص وهو مذهب الجبريّة، وبين التفويض إلى العبد بالكليّة وهو مذهب المعتزلة. **قره سنان**؛ قوله: «وهو جبْر متوسّط» والحاصل أنّ الله –تعالى– خلق العبد مختارًا في أفعاله، لكن إذا أراد الله أن يفعل العبد باختياره فعلًا كذا لم يمكنه أن لا يفعله فالمآل بالأخرة وإن كان إلى الجبر لكن الجبر بهذا المعنى غير منكر وإنّما المنكر الجبر بمعنى أن لا يكون للعبد مدخل في فعله بوجه ما أي تأثير. **قول أحمد**.

١٢٣ ق: للاحتراض

١٢٤ **الطريقة المحمّديّة** للبركويّ، ص، ٢٠٠؛ **التوضيح على التنقيح** لعبيد الله بن مسعود صدر الشريعة، ١٣٣/١.

١٢٥ ع: يريد.

١٢٦ ع: يريد.

١٢٧ ج – أنّ.

١٢٨ **التوضيح على التنقيح** عبيد الله بن مسعود صدر الشريعة، ٣٥٤/١؛ وانظر أيضًا «لكنّه ينبغي للعاقل أن يتأمل فى أمثال هذه المباحث، ولا ينسب الى الراسخين من علماء الأصول ما يكون استحالته بديهية ظاهرة، على من له أدنى تمييز، بل يطلب لكلامهم محملًا صحيحًا، يصلح محلًا لنزاع العلماء، واختلاف العقلاء». **شرح العقائد**، لسعد الدين التفتازانيّ، ص ١٨٠؛ **الحامل في الفلك والمحمول في الفلك في إطلاق النبوّة والرسالة والخلافة والملك** لعبد الغنيّ بن إسماعيل النابلسيّ، ص ٢٢.٢٠.

١٢٩ **الطريقة المحمّديّة** للبكويّ، ص ٢٤٦.

١٣٠ ج: مآله.

١٣١ ج: كالجبريّة.

١٣٢ ع: قاله.

١٣٣ ع ق + وبرهانه.

[فصل في مذهب الماتريديّة في أفعال العباد والإرادة الجزئيّة]

ولذا قال: (**والماتريديّة المحقّقون والمدقّقون**)؛ أيْ الشيخ أبو منصور الماتريديّ الذي هو تلميذ الإمام الأعظم في المرتبة الرابعة، وإمام عظيم في العقائد الدينيّة، و"ماتريد" قرية من قُرى سمرقند، وأصحابه:[١٣٤] وهم غالب الحنفيّة، وبعض المالكيّة، والشافعيّة، والحنابلة.

قالوا: (**إنّ أفعالنا الاختياريّة**)؛ أي الآثار[١٣٥] الموجودة (**في الخارج**)؛ أي خارج العقل والمشاعر العشرة؛[١٣٦] بحيث تترتّب عليها آثارها، وتظهر منها أحكامها فيه من حركاتنا الاختياريّة الموجودة في نفس الأمر فقط؛ أي في ذاتها لا في الخارج.

ومعنى الموجود في نفس الأمر: ما له تحقّقٌ، ووجودٌ في ذاته؛ أيْ[١٣٧] بدون /[٢٠و] اعتبار العقل، وفرضه -كبحر من المِسك ومَوْجُه الذهب - سواء كان موجودًا في الخارج حاصلًا من العلّة المؤثّرة فيه، والمعطية لوجوده كالمخلوقات أو لا؛ كالباري -تعالى- وصفاته الذاتيّة أي[١٣٨] موجودًا في ذاته فقط[١٣٩] بأن لم تتعلّق له العلّة المؤثّرة، ولم تعطِ له وجودًا خارجيًا كمعاني المصادر الوجوديّة عند المحقّقين فلا يتعلّق بها الخلق؛ لأنّه بمعنى الإيجاد؛ أي جعل الموجود الخارجيّ متّصفًا بالوجود الخارجيّ حال وجوده بذلك الإيجاد؛[١٤٠] ولذا اتّفق المحقّقون على أنّ الماهيّات[١٤١] غير مجعولة خلافًا لمن زَعَمَ أنّها مجعولة أو المركّبة مجعولة، والبسيطة غير مجعولة، وأوّل صاحب **المواقف** بأنّ مراده[١٤٢] أنّها[١٤٣] محتاجة إلى شيء؛ فإنّها لا تتحقّق[١٤٤] إلّا في ضمن الأفراد لا أنها مخلوقة كما هو المتبادر، وهذا ظاهر في الصفات السلبيّة لله -تعالى- مثل القدم والبقاء والقيام بنفسه والوحدانيّة والمخالفة للحوادث؛ فأنّها موجودة في نفس الأمر، لا في الخارج، وغير مخلوقة

---

١٣٤ معطوفة على الشيخ أبو منصور الماتريديّ.

١٣٥ ق: آثار.

١٣٦ ج: قدّمت كلمة «المشاعر العشرة» على «العقل»؛ ق: الخارج عن العقل والمشاعر العشرة؛ وفي هامش ج: قوله: «المشاعر العشرة» أي الحواسّ الخمس الظاهرة، والخمس الباطنة. أمّا الظاهرة فظاهرة، وأمّا الباطنة فالحسّ المشترك في مقدَّم الدماغ يرتسم فيه صور المحسوسات، والخيال خزانة الحسّ المشترك، والوهم في مأخّر الدماغ يترسّم المعاني الجزئيّة، والحافظة خزانة الوهم، والمتفرّقة وتسمّى المتفكّرة والمتخيّلة في وسط الدماغ تأخذ المدرَكات من الطرفين وتتصرّف فيهما و يركّب بينهما، فإذا تمّ هذا تنزع النفس الإنسانيّة بواسطة إشراق العقل علومًا، وغيرها، والعلم عند الله. كذا في **التوضيح**. أقول: والمتكلّمون أنكروا الباطنة وقالوا: المدرك للكل هو العقل. وعند بعض المحققين ولا مانع من ثبوتها آلة لإدراك العقل كالظاهرة، لكن لا كما قال الحكماء من أنها مؤثرة في مدركاتها. «منه».

١٣٧ ع – أي.

١٣٨ ق: أو.

١٣٩ ج + بتبعيّة الغير.

١٤٠ ع ق: الجعل.

١٤١ وفي هامش ج: الماهيّة إمّا حقيقيّة؛ أي موجودة في الأعيان، وإمّا اعتباريّة؛ أي موجودة في الأذهان. **سيّد**. | ماهيّة الشيء: «ماهية الشيء ما به الشيء هو هو، وهي من حيث هي هي لا موجودة ولا معدومة، ولا كليّ ولا جزئيّ ولا خاص ولا عام. وقيل منسوب إلى "ما" والأصل: المائية قُلبت الهمزة هاءً لئلّا يشتبه بالمصدر المأخوذ من لفظ "ما". والأظهر أنه نسبة إلى "ما هو" جُعلت الكلمتان ككلمة واحدة». **كتاب التعريفات** لسيد الجرجانيّ، ص ٢٧٥.

١٤٢ يعني من زَعَمَ أنّ الماهيّة مجعولة أو الماهية المركّبة مجعولة، والماهية البسيطة غير مجعولة.

١٤٣ ج: أي.

١٤٤ ق: يتحقق.

على ما لا يخفى، فهي واسطة بين الموجود والمعدوم، وتسمّى عند المحقّقين كإمام الحرمين،[١٤٥] والقاضي أبي بكر،[١٤٦] وصدر الشريعة: حالًا؛ حيث قالوا: الموجود: معلوم تحقّق باعتبار ذاته،[١٤٧] والمعدوم: معلوم لم[١٤٨] يتحقّق أصلًا، فالحال: ثابتة، وهي معلوم تحقّق بتبعيّة الغير، وعرّفوها تفصيلًا[١٤٩] بأنّها صفة لموجود؛ لا موجودة ولا معدومة.[١٥٠]

هذا وأمّا الجمهور من المتكلّمين الذين ينكرون الحال فقالوا:[١٥١] الموجود: معلوم تحقّق في الخارج، والمعدوم: معلوم لم يتحقّق في الخارج؛ فلا حال، فالحال عندهم: معدومة بناءً على إنكارهم الوجود الذهنيّ؛ بل النفس الأمريّ أيضًا؛ أيْ لا يكون الشيء أيْ صورته المأخوذة منه كما قال جمهور الحكماء أو الماهيّة[١٥٢] العقليّة له[١٥٣] كما زعمه بعضهم، واشتهر أنّه مذهب المحقّقين منهم موجودًا في الذهن؛ لأنّ الصورة المأخوذة منه؛ مجرّد أمرٍ خياليٍّ[١٥٤] محضٍ[١٥٥] اعتباريٍّ كالصور في المرايا بشهادة الوجدان[١٥٦] /[٢٠ظ] السليم، والماهيّة[١٥٧] العقليّة له

---

١٤٥ عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجوينيّ أبو المعالي ابن ركن الإسلام أبي محمّد الجوينيّ إمام الحرمين فخر الإسلام (ت. ٤٧٨هـ/١٠٨٥م): يعتبر إمام الأئمّة على الإطلاق، أخذ العلم من أبيه، وأبي سعد النصروييّ، وأبي حسان محمد بن أحمد المزكيّ، وعدة. ومن أشهر تلاميذه: الغزّاليّ، الخوافي، ابن القشيريّ وهو مُكثِر في التأليف منها: **كتاب الإرشاد، والشامل، والعقيدة النظاميّة، والتلخيص في أصول الفقه**، ودُفن في نيسابور. انظر: **المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور** لتقي الدين الصيرفينيّ، ص ٣٦١ – ٣٦٢.

١٤٦ تقدّمت ترجمته.

١٤٧ ق – تحقّق باعتبار ذاته، صح الهامش؛ وفي هامش ج: المراد بالذات كل ما يُعلم ويُخبر عنه بالاستقلال، وبالصفة كلّ ما لا يُعلم إلا بتبعيّة الغير. **حكمة العين**

١٤٨ ق – والمعدوم معلوم لم، صح الهامش.

١٤٩ ع: تفضّلا.

١٥٠ وفي هامش ج: فقولنا: «صفة»؛ لأنّ الذوات وهي الأمور القائمة بأنفسها إمّا موجودة أو معدومة لا غير. إذ لا يُتصوّر تحقّقها تبعًا لغيرها فلا يكون حالًا، وقولنا: «لموجود» ولأنّ صفة المعدوم معدومة فلا يكون حالًا، وقولنا: «لا موجودة» ليخرج الأعراض فإنها متحقّقة باعتبار ذواتها فهي من قبيل الموجود ومن الحال، وقولنا: «ولا معدومة» ليخرج السلوب التي يتصف بها الموجود فإنها معدومات لا أحوال. «منه».

١٥١ وفي هامش ج: الاختيار بمعنى الإرادة صفة لحيّ لا موجودة في الخارج ولا معدومة، وهو القول بالحال. شأنها التعلّق بكلّ من الطرفين بلا داع ولا مرجّح.
قوله: «صفة» يخرج ما ليس بصة.
وقوله: «لحيّ» يخرج صفات ما ليس بحيّ.
قوله: «لا موجودة في الخارج» يخرج الصفات الوجوديّة في الخارج لأنّ كلّ ممكن إذا وُجد في الخارج لا بدّ له من موجِد، وذلك الموجِد إمّا العبد فيكون مريدها خالقها أو الموجِب بالذات فحينئذ يخرج عن صنع العبد كحركة نبْضنا وقد تقرّر بطلانها.
قوله «ولا معدومة» يخرج الصفات العدميّة لأنّها لو كان معدومة لا يكون ذلك العدم العدم السابق على الوجود إذ لا صنع للعبد فيه لأنه قديم فيكون العدم، العدم الذي بعد الوجود وهذا العدم لا يمكن إلا بزوال العلّة التامّة لذلك الوجود أو لبقائه فالعلّة التامة إن كانت موجودات محضة مستندة إلى الواجب فلا يقدر العبد على إعدام الموجودات وإن كان للعدم مدخل في تلك العلة التامّة فزوال العدم هو الوجود فحينئذ لا بدّ من موجِد فقد تقرّر امتناعه.
قوله: «شأنها التعلّق بكل من الطرفين» إلخ إشارة إلى أن الترجيح بلا مرجّح بمعنى ترجيح أحد متساويين أو المرجوح على الآخر جائز عند المتكلّمين في الفاعل المختار؛ فتجوز أن يتعلّق الإرادة بشيء بلا داع ولا مرجّح، وإنّما الممتنع الرجحان بلا مرجح بمعنى وجود الممكن بلا موجِد وكذا الترجيح بلا مرجّح بمعنى إيجاد الممكن بلا موجِد وهذا مخلَص عن الجبر والقدر من لديه وكل شيء يعود إليه. **محمد الفقير إليه**.

١٥٢ ج: وماهيّة.

١٥٣ ع – له.

١٥٤ ق: حاليّ.

١٥٥ ق – محض، صح الهامش؛ ق + ظلّيّ.

١٥٦ ع – الوجدان.

١٥٧ ع: وماهيته.

مجرّد[158] أمرٍ عقليٍّ اعتباريٍّ كليٍّ كالصور الخياليّة[159] في العقول بشهادة الوجدان السليم أيضًا مع أنّ معرفة الحقائق العقلية متعسّرة؛ بل متعذّرة لغاية مشابهة الجنس بالعرض العامّ، والفصل بالخاصّة؛ والمعرفة تتوقّف على التمييز، وأيضًا لا يكون الشيء موجودًا في نفس الأمر بدون وجوده في الخارج ولو بالتبعيّة؛ إذ التحقّق الخارجيّ شرطٌ في الموجود مطلقًا،[160] وهذا أوفقُ للوجدان، ومذهب المحقّقين أوفق للعقل كما لا يخفى على من له وجدان سليم، وعقل مستقيم، كذا في **المواقف والمقاصد وشرحيهما**[161] في مواضع شتّى، فليكنْ هذا على ذكر منك.[162]

(حاصلة عادة)[163] أي بحسب جري عادة[164] الله؛ فيجوز التخلّف عقلًا، وإن لم يجزْ قطعًا[165] **(بمجموع خمسة أشياء)**؛ واحد منها مؤثّر وموجِد لها، وأربعة منها سبب قريب لخروجها إلى الوجود **(والمشيئتين، والقدرتين، والتكوين)**، وهي عندنا: صفة حقيقيّة أزليّة قائمة بذاته –تعالى–، من شأنها إيجاد الموجود؛ أيْ الخلقُ عند تعلّقها به؛ لأنّ الله –تعالى– قد أثبت لذاته العَلِيّة أنّه مكوِّن الأشياء، وخالقُها، كما أنّه أثبت أنّه مريد الأشياء، وقادر عليها، وأنّه بصير وسميع، وحيّ، وعليم، وأنّه متكلّم في آيات عديدة قطعيّةِ الدلالة.

فلمّا قلنا: إنّ الإرادة له –تعالى–[166] قسمان: [الأوّل] أزليّة قائمة بذاته –تعالى–، [الثاني] ولا يزاليّة متحقّقة[167] وقتَ حدوثِ الحادث مستندة إلى إرادة أزليّة قائمة بذاته[168] بطريق إسناد[169] المسبَّب على السبب ،كذلك، قلنا: إنّ التكوين كذلك، وإرجاع التكوين إلى القدرة تكلّفٌ باردٌ مع كونه مخالفًا لظواهر الآيات.

نعم، التكوينُ بمعنى الخلق والإيجاد صفةٌ[170] اعتباريّةٌ[171] لا يزاليّةٌ، فلا نقول بقدمها، كما لا[172] نقول بقدم المشيئة المتحقّقة وقت حدوث الحادث؛ فالتفرقة تحكُّم كما لا يخفى.

[158] ج – مجرّد.
[159] ع: الخارجيّة؛ ق: الخاليّة.
[160] ق – مطلقًا.
[161] **شرح المواقف** لسيد الجرجانيّ، ٣٩/١؛ **شرح المقاصد** لسعد الدين التفتازانيّ، ٩١/١.
[162] ج ع ق + حتّى
[163] متعلق بـ«قالوا: (**إنّ أفعالنا الاختياريّة**)؛ أي الآثار الموجودة (في الخارج)».
[164] ع ق: العادة.
[165] ج + تأمّل.
[166] ع ق + مثله.
[167] ع: تحقّق؛ ج: تحقّقت.
[168] ج – قائمة بذاته.
[169] ع: استناد.
[170] ق + وصفة.
[171] وفي هامش ج: الأمر الاعتباريّ هو الذي لا وجود له إلّا في العقل المعتبِر ما دام معتبرًا. «منه».
[172] ع ق – لا.

(**فمَشِيئتُنا**)؛ أيْ المتحقّقةُ فينا بالتبعيّة[١٧٣] الغيرُ المخلوقة لكونها[١٧٤] من قبيل الحال؛ لأنّها بمعنى الإرادة، والقصد، والاختيار الجزئيّ، وهو فينا –على ما وجدتُه /[٢١و] في وجداني بعد تأمّلات صادقة، وتفكّرات كاملة– توجّهُ القلب وميلُه[١٧٥] القويّ[١٧٦] نحوَ توجيهِ القدرة الحادثة إلى إيقاع الفعل الجزئيّ – أي المتصوّر على الوجه الجزئيّ –[١٧٧] أو[١٧٨] إلى الكفّ عن إيقاعه.

وذلك الاختيار اختياريّ أيضًا؛ أيْ يتحقّق بتعلّق الاختيار،[١٧٩] فلا[١٨٠] يلزم منه الدور أو التسلسل، لا في الأمور الوجوديّة،[١٨١] ولا في الاعتباريّة الحقيقيّة على أنّ التسلسل فيها محال أيضًا عند المحقّقين، وإنّما المنقطع في الاعتباريّة المحضة.

ولا نقول أيضًا: اختيار الاختيار[١٨٢] نفس الاختيار؛ بل نفصّل،[١٨٣] ونقول: الحقّ أنّ الفعل[١٨٤] المختار إن كان قصدًا وأصالةً فلا بدّ له من اختيار مغاير له، سابق عليه بالضرورة، وأمّا إن كان ضمنًا، وتبعًا فلا؛ بل يكون اختيار[١٨٥] المقصود اختيارًا[١٨٦] لنفسه ضمنًا والتزامًا، كما يشهد له الوجدان السليم،[١٨٧] وأيضًا لو لزم لكلّ اختيارٍ اختيارٌ مغايرٌ له يلزم الدور أو التسلسل في اختيار الله –تعالى– أو الجبر على الله تعالى–تعالى الله عن ذلك–.

والترجيح بلا مرجِّح؛ أيْ الاختيار بلا داعٍ جائز عند المتكلّمين في الفاعل المختار، كما قال في **النونيّة**:

يجوز ترجيحُ ما يُنفى ترجُّحه   كَفِي إناءين مِن ماء لعَطْشان[١٨٨]

---

[١٧٣] ج: بتبعيتنا.
[١٧٤] ج: لكونه.
[١٧٥] ع: ميل.
[١٧٦] ج – القويّ.
[١٧٧] ق ع – أي المتصوّر على الوجه الجزئيّ.
[١٧٨] ج – أو.
[١٧٩] ع ق + لو كان قصدًا وأدلّة لا مطلقًا.
[١٨٠] ج ع: ولا.
[١٨١] ق: الموجودة.
[١٨٢] ق – الاختيار.
[١٨٣] ج – نفصّل.
[١٨٤] ع ق – الفعل.
[١٨٥] ع ق – اختيار.
[١٨٦] ع ق: كاختيار.
[١٨٧] انظر لألفاظ متشابهة: **الطريقة المحمدية** للبركوي، ص ٢٠٠.
[١٨٨] **شرح القصيدة النونيّة** لمحمّد بن داود القرصيّ، ص ١٧٣.

وإنّما الممتنع: الترجّح بلا مرجِّح؛ أيْ الإيجاد[189] بلا مُوجِد،[190] فيجوز أن تتعلّق الإرادة بشيء بلا مرجّح وداعٍ، فلا يَرِد أنّ تعلّق الإرادة لا بدّ له من مرجّح؛ فإن كان من خارج يلزم الإيجاب، وإن من نفس المريد ينقل[191] الكلام عليه أنّه بالاختيار أو بالاضطرار فيلزم إمّا الدور أو التسلسل أو الإيجاب.

وكون أفعال العباد بعلم الله وتقديره . أيْ تحديد كلّ مخلوق بحدّه الذي يُوجد عليه . الأزليّيْن،[192] وكتبِه في اللوح المحفوظ، وإرادتِه[193] اللّايزاليّيْن؛[194] لا تستلزم كون صدورها من العباد بالجبر كأفعال الله –تعالى–؛ فإنّه –تعالى– قد علم أنّ العباد يفعلونها باختيارهم، ولذا[195] قدّرها،[196]وكتبها، ويريدها،[197] ولذلك قال الإمام الأعظم رحمه الله في **الفقه الأكبر**: «كتبه بالوصف لا بالحكم»؛[198] وإلا يلزم الجبر على الله؛ لأنّه[199] –تعالى– قد علم وقدّر في الأزل، وكتب ويريد فيما لا يزال[200] /[٢١ظ] جميع ما يفعله فيما لا يزال؛ فمنع هذا لا يُوجب هذا؛ لكونه –تعالى– موجبًا لأفعاله فإنّه –تعالى– قد علم أنّه يفعله باختياره، وهذا مُحقِّق للاختيار، لا منافٍ له كما لا يخفى، هكذا حقّقْ المقال، ودعْ عنك ما قيل أو يُقال.

(تتعلّق[201] **بتوجيهِ القدرة الحادثة عند الفعل إلى إيقاعها)**؛ أي الأفعال في الخارج **(أو إلى الكفّ عن إيقاعها)** لا عن تركها، فإنّه عدم لا تتعلّق به القدرة كما لا يخفى.

(وقدرتنا)؛ أي قوّتنا الحادثة عند قصدنا الفعل، ووجوده؛ فإنّا أثبتْنا كون القدرة حادثة مع الفعل لا قبله بمقدّمات ظنّيّة يطول ذكرها **(تتعلّق بإيقاعها أو بالكفّ عنه)**، وتستلزم عادة الإيقاع أو الكفّ عنه.

---

[189] ج: الوجود.

[190] ع: موجود.

[191] ج: ينقل.

[192] ق: الأزلين. | كلمة «الأزليّين» صفة لـ«بعلم الله وتقديره».

[193] ق: أرادة.

[194] كلمة « اللّايزاليّيْن» صفة لـ«وكتبِه في اللوح المحفوظ وإرادتِه».

[195] ج: كذا.

[196] ق: قدرتنا.

[197] انظر لألفاظ متشابهة: **الطريقة المحمديّة** للبركوي، ص ٢٠٠.

[198] **منح الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر**، لعلي القارئ، ص ١٣٢.

[199] ق – لأنه.

[200] ع: يزال.

[201] يعني مشيئتنا، وهذا متعلّق بـ«مشيئتنا».

ثمّ أنّ الإيقاع أو الكفّ عنه لكونهما أمورًا موجودةً في نفس الأمر لا في الخارج لكونهما من قبيل الحال كما لا يخفى لا يلزم من كون قدرتنا[٢٠٢] متعلّقة[٢٠٣] به ومستلزمة[٢٠٤] له عادة كونه[٢٠٥] خالقًا[٢٠٦] لأفعاله[٢٠٧] كما زَعَمَه القدريّة، وجعلوا أنفسهم خالقين لأفعالهم، وفرّ منه الأشاعرة، وجعلوا القدرة غير متعلّقة بشيء، وجعلوا أنفسهم[٢٠٨] مجبورين؛ وذلك لأنّ الخلق –كما مرّ – إيجاد الشيء؛ أي جعله موجودًا في الخارج حالَ وجودِهِ بذلك الإيجاد؛ إذ كون الشيء موجودًا لا ينافي تأثير العلّة فيه كما توهّموا؛ فيكون معنى قوله عليه السلام: «مَن قَتَلَ قتيلًا فله سلبُه»؛[٢٠٩] أي بذلك القتل[٢١٠] فيكون حقيقة لا مجازًا، كما توهّموا بناءً على التوهّم السابق[٢١١] أو على أنّ معنى الحديث: من قتل قتيلًا بقتل آخر. تأمّل حتّى يظهر لك الحقّ،[٢١٢] وما اشتهر أنّ الخلق إيجاد المعدوم مسامحةٌ؛ بل ظاهره موافق لمذهب المعتزلة القائلين: بأنّ المعدوم ثابت في نفسه؛ فتُخرجه العلّة من العدم إلى الوجود. فاتْقنْ هذا؛ فإنّه نفيس.

(ومشيئة الله –تعالى–) المتحقّقة فيه –تعالى– وقت تعلّق مشيئتنا لأفعالنا؛ بل بعد تعلّق مشيئتنا[٢١٣] بعديّةً ذاتيّةً لا زمانيّةً؛ تَبَصَّرْ[٢١٤] لقوله –تعالى–: ﴿وَمَا تَشَاؤُونَ إِلَّا أَن يَشَاء اللَّهُ﴾ [الإنسان، ٧٦/٣٠]؛ وهي –والله أعلم على ما أَلْهَمَنِي ربّي– توجّهُ ذاته العليّة،[٢١٥] وإقبالُه المعنويُّ إلى توجيهِ إرادته[٢١٦] الحقيقيّة[٢١٧] القديمة القائمة بذاته –تعالى– أزلًا نحوَ تخصيص الفعل أو الكفّ عنه؛ ولذا قال: /[٢٢و]

---

٢٠٢ ج: قدرة.

٢٠٣ ق: مستلزمة.

٢٠٤ ق: مستلزم.

٢٠٥ ق: كونها؛ ع: كونهما.

٢٠٦ ع: خالفان؛ ق: خالفين.

٢٠٧ ع ق: لأفعالنا.

٢٠٨ ق–خالقين لأفعالهم وفرّ منه الاشاعرة وجعلوا القدرة غير متعلّقة بشيء وجعلوا أنفسهم، صحّ هامش.

٢٠٩ **صحيح البخاري**، كتاب الخمس ١٨؛ **صحيح مسلم**، كتاب الجهاد والسير ١٣.

٢١٠ ق – فيكون معنى قوله عليه السلام: مَن قَتَلَ قتيلًا فله سلبُه أي بذلك القتل.

٢١١ وفي هامش ج: أي في قوله عليه الصلاة والسلام: يوم بدر وقت القتال تحريضًا للمؤمنين عليه وللعمل بقوله –تعالى–: ﴿يا أيها النبيّ حرّض المؤمنين على القتال﴾. من قتل قتيلًا فله سلبه. الاستشهاد في قوله قتيلا سُمّي به مجازًا لقربه بالقتل باعتبار ما يؤول إليه وسمّي هذا مجازًا أوّليًا، ومجازًا مرسلًا ومثله قوله –تعالى–: ﴿أنّي أراني أعصِر خمرًا﴾ **محرّم أفندي على الجامي**.

٢١٢ ع ق – الحقّ؛ وفي هامش ج: ولو قال الإمام من قتل قتيلًا فله سلبه، فقتَل المسلمُ كافرًا كان سلبه والسلب ودابّة المقتول وسرجها وما عليها من الآلات وثياب المقتول وسلاحه وما معه من مال في حقيبته أو على وسطه أو دابّته وما عدا ذلك فليس بسلب، وكذالك ما كان مع غلامه على دابّة أخرى فليس بسلب. **قاضي خان**. قبيل فصل في قسمة الغنائم واقعات المفتين في **كتاب السير**. من قتل قتيلا من وصف الشيء المشتّقة وتسمية الشيء باسم العاقبة وسمّي مجاز الأوّل. **يحيى الوهادي**. فإن قيل هذا التركيب يوهم أن يكون الشخص مقتولًا قبل القتل ويمكن ارتكاب التجوّز أي المجاز في مثل قتل القتيل عن ثلاثة أوجه الأوّل: أن يُراد بالقتل مجرّد الذات لا الذات مع وصف المقتوليّة. والثاني: أن يُراد بالقتل القتيل بالقوّة أي من شأنه أن يقتل. والثالث: أن يُراد بالقتل الذات المتّصف بالمقتوليّة الناشئة من هذا القتل، والوجهان الأخيران جاريان في المعنى؛ المعنى المفرد لا الأوّل أي المفرد بالقوّة أو الذات المتّصف بإفراد الناشئ من وضع اللفظ. «منه»

٢١٣ ق – لأفعالنا؛ بل بعد تعلّق مشيئتنا.

٢١٤ ع: يتقرّ.

٢١٥ ج: تعالى.

٢١٦ ق ع: إرادة.

٢١٧ ق ع: الحقيقة.

(**تتعلّق بتوجيه إرادته**[٢١٨] **الأزليّة إلى تخصيص الفعل أو الكفّ عنه. وقدرته الأزليّة**) القديمة القائمة بذاته –تعالى– (**تتعلّق بتقريب الفعل إلى الوجود**) الخارجيّ بجعله مستعدًّا له، (**وتكوينه الأزليّ**) الحقيقيّ القائم بذاته –تعالى– أيضًا (**يتعلّق بإيجاد الفعل**) ويجعله موجودًا حال وجوده ومتّصفًا بالوجود الخارجيّ.

(**فالله –تعالى– هو الخالق فقط لأفعالنا الاختياريّة**) –كغير الاختيارية– بتعلّق تكوينه الأزليّ (**لا غير**)؛ بل لكلّ شيء بتعلّقه على أنّ المحقّقين اتّفقوا على أنّ[٢١٩] قوله –تعالى–: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس، ٣٦/٨٢]؛ كنايةٌ عن سرعة إيجاد الأشياء بتعلّق[٢٢٠] تكوينه الأزليّ، لا عبارة عن معناه الظاهريّ، وإلّا يلزم تعطّل[٢٢١] القدرة والتكوين، ويلزم أيضًا تأثير الكلام كما لا يخفى.

[الخاتمة]

(**وذلك**)؛ أيْ ما لخّصتُه بتوفيق الله، وإلْهامه على أنّ مذهب الماتريديّة على ما يظهر من كتبهم، وبيان بعض المحقّقين منهم كالفاضل صدر الشريعة في **التوضيح** في المقدّمات الأربعة والعلّامة التفتازانيّ في **شرح المقاصد**، والمحقّق البركويّ في **الطريقة**: (**حقّ**)، وموافق لمذهب الماتريديّة؛ (**لأنّه لما ثبت بالبراهين**) العقليّة والنقليّة السابقة (**وبالوجدان**) أيضًا (**أنّ للعباد دخلًا في أفعاله الاختياريّة**) لبطلان الجبر بقسيمه، (**وأنّهم ليسوا بخالقين لأفعالهم الاختياريّة**) لبطلان القدر أيضًا، (**وأنّ الله –تعالى– هو الخالق لكلّ شيء**)؛ أي موجودٍ في الخارج مشيءٍ وجودُه،[٢٢٢] (**وأنّ لنا اختيارًا، وقدرةً حين قصدنا لأفعالنا**) متعلّقَيْنِ بما قلتُ على ما وجدتُه في وجداني بعد التأمّلات الصادقة، (**وأنّ لإرادته –تعالى– وقدرته وتكوينه تعلّقًا وتأثيرًا كما بيّنّا لِمَا تدلّ عليه ظواهر الآيات**) القطعيّة الدلالة، (**وتعريفات المحقّقين**) حيث قالوا: الإرادة: صفة أزليّة قائمة بذات الله –تعالى– من شأنها: تخصيص الشيء بالوجود والعدم، والقدرة: صفة أزليّة قائمة بذات الله –تعالى– من شأنها التأثير؛ أيْ التقريب على وفق الإرادة، وإنّمَا فسّرناه[٢٢٣] بـ"التقريب"؛ /[٢٢ظ] لأنّ التأثير بمعنى الإيجاد، وشأن التكوين عندنا ـ معاشر الماتريديّة ـ حيث قلنا: التكوين؛ صفة حقيقيّة أزليّة قائمة بذات الله –تعالى– من شأنها التأثير أيْ الإيجاد والإعدام،[٢٢٤] ولو قلنا بالعكس يلزم خلاف ظواهر النصوص، ولو قلنا: هما مشتركان في الإيجاد يلزم توارُد المؤثّرين على أثرٍ واحدٍ كما لا يخفى.

(**وثبت**) أيضًا (**أنّه لا بدّ في العلّة التامّة**) التي هي جملة ما يتوقّف عليها وجود الممكن، وتحقّقُه في الخارج فيجب وجوده لوجودها، ويمتنع وجوده بانتفائها، أو انتفاء جزء منها (**من أمور لا موجودة**) في الخارج (**ولا معدومة**) في نفس الأمر (**ويُسمّى حالًا**)؛ أيْ واسطة بين الموجود والمعدوم عند المحقّقين (**عند وجود الحادث حتّى يوجد كالأمور الإضافيّة**)، ومعاني المصادر الوجوديّة: مثل مشيئتنا وتعلّقها،

---

[٢١٨] ع ق: إرادة.

[٢١٩] ق – أنّ.

[٢٢٠] ق: يتعلّق.

[٢٢١] ع: تعلّقه؛ ق: تعقّل.

[٢٢٢] ق: وجودة.

[٢٢٣] ق: فسّرنا.

[٢٢٤] ق: أو الإعدام.

وتعلّق قدرتنا؛ ومشيئة الله، وتعلّق قدرته، وتكوينه -كما بيّنا- (**في الأفعال الاختياريّة**) الموجودة في الخارج الحاصلة[٢٢٥] بالمصادر، والحركات الاختياريّة الموجوة في نفس الأمر (**وإلّا يلزم إمّا قدم الحوادث أو انتفاء الواجب أو تخلّف المعلول عن علّته التامّة**) إن كانت جملة ما يتوقّف عليه وجود الحادث موجودات محضة، وهي مستندة إلى الواجب -تعالى- قطعًا للدور أو التسلسل (**وإمّا كون المعدوم علّة للموجود**) إن[٢٢٦] كانت معدومات محضة أو موجودات مع معدومات، تأمّل.

وأيضًا يلزم منه سدّ باب إثبات الواجب -تعالى- كما بيّن في **إثبات الواجب**،[٢٢٧] (**واللوازم باطلة**) بالبراهين القطعيّة على ما ثبت في إثبات الواجب في **المواقف** و**المقاصد**، وعامّة كتب الكلام، كما لا يخفى على الفاضلين الكاملين، وإن خفى على المعاصرين القاصرين المضيّعين أوقاتهم في المقدّمات، وأعمارهم في العلوم الاعتباريّات.

(**ثمّ تلك الأمور الإضافيّة البيّنة لا يمكن استنادها إلى الواجب -تعالى- بطريق الإيجاب وإلّا يلزم قدم الحوادث أو انتفاء الواجب أو تخلّف المعلول عن علّته التامّة؛ بل اختيارنا وتعلّق قدرتنا مستندان[٢٢٨] إلى اختيارنا، واختيار الله وتعلّق إرادته، وقدرته، وتكوينه مستندة[٢٢٩]** /[٢٣و] **إلى اختياره -تعالى-، ولا يلزم لكلّ اختيار اختيار؛ لأنّ الفعل المختار إن كان قصدًا أو أصالة؛ يلزم له من اختيار مغاير سابق عليه متعلّق به، وأمّا إن كان ضمنًا وتبعًا فلا يلزم له اختيار مغاير له بالذات؛ بل اختيار المختار اختيار لنفسه ضمنًا والتزامًا بشهادة الوجدان السليم**) بعد تأمّلات صادقة، وقد مرّ بعض التفصيل في **الشرح** -تَذَكَّرْ- (**لزم**) جوابٌ "لما ثبت"[٢٣٠] (**القول بما قلنا: من وجود أمور خمسة على الوجه الذي بيّنا**) كما لا يخفى على المتأمّلين الكاملين والمنصفين الفاضلين بعد تأمّلات صادقة، وتفكّرات كاملة (**مع خلوّه عن الاعتراضات السابقة**) على المذاهب الباطلة، (**والتكلّفات الباردة**) الموجودة في المذاهب العاطلة،[٢٣١] (**وموافقته للآيات الكريمة والأحاديث الشريفة كما لا يخفى على الكاملين المتتبّعين والفاضلين المتبحّرين**).

(**ثمّ اعلم أنّ الكسب**) والاكتساب مبالغة: والأوّل كثير في الخير، والثاني في الشرّ إذا ذُكر بالتقابل كقوله -تعالى-: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة، ٢/٢٨٦] (**توجيه اختيار إلى توجيه القدرة إلى إيقاع الفعل أو إلى الكفّ عنه؛ لا ما زعمه المعتزلة من أنّه إيجاد الفعل بتوجيه القدرة إليه، ولا ما قاله الأشاعرة من أنّه قِران الاختيار، والقدرة للفعل، ولا ما قاله بعض الماتريديّة من أنّه وقع بآلة أو أنّه مقدور[٢٣٢] وقع في[٢٣٣] محلّ قدرته أو ما لا يصحّ انفراد القادر به**)؛ ولذا قال العلامة السعد في **شرح العقائد**:

---

[٢٢٥] ج ع: الحاصل.

[٢٢٦] ق + وإن.

[٢٢٧] **رسالة إثبات الواجب** للدوّاني، (مكتبة بيازيد، ولي الدين أفندي ٢٤٧٧) ٣و.

[٢٢٨] ق ع: مستندا.

[٢٢٩] د ع ق: مستندًا.

[٢٣٠] متعلقة بـ«لأنّه لما ثبت بالبراهين».

[٢٣١] ق: الباطنة.

[٢٣٢] ق: مقدّر.

[٢٣٣] ج – في.

التحقيق أنّ صرف العبد إرادته وقدرته إلى الفعل كسب، وإيجاد الفعل عقيب ذلك خلق، والمقدور الواحد داخل تحت قدرتين لكن بجهتين مختلفتين فالفعل مقدور الله بجهة الإيجاد، ومقدور العبد بجهة الكسب وهذا القدر من المعنى ضروريّ وإن لم نقدرعلى أزيد من ذلك. انتهى.[٢٣٤]

(كذا) قيد للمتن من أوّله إلى آخره **(حقّق العلامة صدر الشريعة)** في **التوضيح** في المقدّمات الأربعة،[٢٣٥] ولخصّنا براهين تحقيقه في **الشرح** بما لا تلخيص فوقه، **(والمحقّق السعد)** في **التلويح**،[٢٣٦] **والمقاصد، وشرح العقائد** وقد لخّصنا دلائله أيضًا، **(والفاضل البركويّ رحمهم الله –تعالى–)** في **الطريقة المحمّديّة** في بحث الاختيار الجزئيّ، /[٢٣ظ] وقد زِدتُ بعضًا من المسائل، والدلائل بعضها من غيرها من الكتب المعتبرة، وبعضها من عندي بحسب الإلهامات الربّانيّة، والإمدادات الصمدانيّة **(فخُذْها)**؛ أي هذه الرسالة أو هذه المسألة **(بقوّة، وأْمُرْ قومَك يأخذوا بأحسنها)**؛ أي مذهب الماتريديّة.

فالحمد لله الذي هدانا لهذا التحقيق العميق، والتدقيق الدقيق الذي خفى على العقلاء، والعلماء لكونه سرًّا من أسرار الله –تعالى–، لا يطّلع عليه إلّا خواصّ عباده، **(وما كنّا لنهتدي)**؛ أي لنصل إلى فهمه، وتحقيقه، وتبْيينه، وتدقيقه **(لو لا أنْ هدانا الله)**؛ أيْ هذا أو لهذا أو إلى هذا.

---

[٢٣٤] **شرح العقائد** لسعد الدين التفتازانيّ، ص ٥٨-٥٩. | في هامش ج: وإيجاد الله عقيب ذلك هذا هو التعقيب الذاتيّ وإلا فالقدرة مع الفعل أي وإن لم يحمل التعقيب على التعقيب الذاتيّ؛ بل حمل على التعقيب الزمانيّ لم يصحّ قول الشارح عقيب ذلك لأن القدرة مع الفعل. **محرره**

[٢٣٥] **التوضيح على التنقيح** عبيد الله بن مسعود صدر الشريعة، ص، ١٣٣.

[٢٣٦] **التلويح على التنقيح** لسعد التفتازانيّ، ٣٤٨/١.

المراجع

– الاستيعاب في معرفة الأصحاب؛

أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البرّ بن عاصم النمريّ القرطبيّ (ت. ٤٦٣هـ/١٠٧١م).

تحقيق عليّ محمّد البجاويّ، دار الجيل، بيروت ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

– أسْد الغابة في معرفة الصحابة؛

أبو الحسن عز الدين علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، ابن الأثير، المعروف بابن الاثير (ت. ٦٣٠هـ/١٢٣٣م).

دار ابن حزم، بيروت ١٤٣٣هـ /٢٠١٢م.

– الإصابة في تمييز الصحابة؛

أبو الفضل أحمد بن عليّ بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلانيّ (ت. ٨٥٢هـ/١٤٤٨م).

تحقيق عليّ محمّد البجاويّ، دار الجيل، بيروت ١٤١٢هـ/١٩٩٢م

– الأعلام؛

خير الدين بن محمود بن محمّد بن عليّ بن فارس الزركليّ الدمشقيّ (ت. ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م).

(دار العلم للملايين، بيروت ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م).

– إيضاح المكنون ذيل كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون؛

مصطفى بن عبد الله كاتب الجلبي القسطنطينيّ الرومي الحنفيّ (ت. ١٠٦٧هـ/١٦٥٧م).

دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

– البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع؛

محمد بن عليّ الشوكانيّ الملقّب ببدر الدين الشوكانيّ (ت. ١٢٥٠هـ/١٨٣٥م).

دار الكتاب الإسلاميّ، بيروت، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

– تاريخ بغداد؛

أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهديّ الخطيب البغداديّ (ت. ٤٦٣هـ/١٠٧٢م).

تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

– تبصرة الأدلّة؛

أبو المعين ميمون بن محمّد النسفيّ (ت. ٥٠٨هـ/١١١٥م).

تحقيق وتعليق حسين آتاي ـ شعبان علي دوزكون، نشريّات رئاسة الشئون الدينيّة، أنقرة ٢٠٠٤م.

– **الجامع الصغير من حديث البشير النذير**؛

الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين السيوطيّ (ت. ٩١١هـ/١٥٠٦م).

تحقيق محمد إسحاق محمد إبراهيم، دار السلام، الرياض ١٤٣٢هـ/٢٠١٢م.

– **تفسير البيضاويّ**؛

عبد الله بن عمر بن علي القاضي ناصر الدين البيضاويّ الشيرازيّ (ت. ٦٨٥هـ/١٢٨٦م).

دار الفكر، بيروت ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

– **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**؛

الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن عليّ بن محمّد العسقلانيّ (٨٥٢هـ/١٤٤٩م).

تحقيق ومراقبة محمّد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانيّة، صيدر اباد ـ الهند ١٣٩٦هـ/١٩٧٢.م.

– **شرح هداية الحكمة** المعروف بـ«**القاضي مير**»؛

القاضي أمير حسين مير معين الدين ميبدي (ت. ٩٠٩هـ/١٥٠٤م).

مطبعة الحاج حسين أفندي، إسطنبول ١٣١٣هـ.

– **شرح المواقف**؛

علي بن محمّد الشريف الجرجانيّ (ت. ٨١٦هـ/١٤١٣م).

تحقيق محمود عمر الدمياطيّ، دار الكتب العلميّة، بيروت ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

– **شرح المقاصد**؛

مسعود بن عمر بن عبد الله الشهير بسعد الدين التفتازانيّ (ت. ٨٩٢هـ/١٣٩٠م).

تحقيق وتعليق عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

– **شرح العقائد المحشّي بعقد الفريد على شرح العقائد**؛

مسعود بن عمر بن عبد الله الشهير بسعد الدين التفتازانيّ (ت. ٨٩٢هـ/١٣٩٠م).

محمّد عليّ، مكتبة البشرى، كراتشي ـ باكستان ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.

– **شرح العلامة الخياليّ على النونيّة**؛

شمس الدين أحمد بن موسى الخياليّ (ت. ٩٧٩هـ/١٤٧٠م).

تحقيق عبد النصير ناتور الهنديّ، مكتبة وهبة، القاهرة ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

– **شرح العقائد العَضُدِيّة**؛

جلال الدين محمد بن أسعد الصدّيقيّ الدوَّانيّ (ت. ٩١٨هـ/١٥١٢م).

تصحيح الحاجّ محمّد طاهر الوديعيّ، مطبعة عارف أفندي، إسطنبول ١٣١٠هـ/١٨٩٣م.

–كتاب التعريفات؛

علي بن محمّد الشريف الجرجانيّ (ت. ٨١٦هـ/١٤١٣م).

تحقيق محمّد عبد الرحمن المرعشلي، دار النفائس، بيروت ٢٠٠٧هـ/١٤٢٨م.

– الطريقة المحمّديّة والسيرة الأحمديّة؛

محمّد بن علي البركوي (ت. ٩٨٣هـ/١٥٧٣م).

تحقيق محمّد رحمة الله حافظ محمّد ناظم الندويّ، دار القلم، دمشق ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١.

– الفتاوى التاتارخانيّة في الفقه الحنفيّ؛

فريد الدين بن عالم بن العلاء الدهلويّ الهنديّ (ت. ٧٨٦هـ/١٣٨٥م).

تحقيق وتخريج المفتي شبير أحمد القاسمي، مكتبة زكريّا بديوبند، الهند ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م.

– مقاييس اللغة؛

ابو الحسن أحمد بن فارس بن زكريّا (ت. ٣٩٥هـ/١٠٠٥م).

تعليق ومراجعة أنس محمّد الشاميّ، دار الحديث، القاهرة ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

– مختار الصحاح؛

محمّد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (ت. ٦٦٦هـ/١٢٦٨م).

دار الحديث، القاهرة ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

– مفردات ألفاظ القرآن؛

أبو القاسم الحسين بن محمّد المعروف بالراغب الإصفهانيّ (ت. ٥٠٢هـ/١١٠٨م).

تحقيق وتعليق مصطفى بن العدويّ، مكتبة فيّاض، القاهرة ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

– مشكاة المصابيح؛

ولي الدين أبي عبد الله محمّد بن عبد الله الخطيب التبريزيّ (ت. ٧٣١هـ/١٣٣١م).

تحقيق محمد ناصر الدين الألبانيّ، المكتب الإسلاميّ، بيروت ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

– الحامل في الفلك والمحمول في الفلك في إطلاق النبوّة والرسالة والخلافة والمُلك؛

عبد الغنيّ بن إسمعيل بن عبد الغنيّ بن إسمعيل، المعروف النابلسيّ (ت. ١١٤٣هـ/١٧٣١م).

تحقيق مصطفى برسبغا (Mustafa Borsbuğa)، مجلّة إيسام، إستانبول ٢٠١٧، (٣٨/ ص: ١٦٧.٢٣١)

– شرح القصيدة النونية؛

محمّد بن داود القرصيّ (ت. ١٧٥٦هـ/١١٦٩م).

د.ن.، د.م.، د.ت.

– شرح الفقه الأكبر؛

علي بن سلطان محمّد القارئ (ت. ١٠١٤هـ/١٦٠٦م).

تحقيق وتعليق وهبي سليمان غاوجي، دار البشائر الإسلاميّة، بيروت ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

– سير أعلام النبلاء؛

شمس الدين أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبيّ (ت. ٧٤٨هـ/١٣٤٧م).

تحقيق لجنة وأشرف على التحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسّسة الرسالة، بيروت ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

– الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع؛

شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاويّ (ت. ٩٠٢هـ/١٤٩٢م).

دار الجيل، بيروت ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

– صيحيح البخاريّ؛

أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت. ٢٥٦هـ/٨٧٠م).

تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر دار طوق النجاة، بيروت ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

– صحيح مسلم؛

مسلم بن الحجّاج أبو الحسن القشيريّ النيسابوريّ (ت. ٢٦١هـ/٨٧٥م).

تحقيق نظر بن محمد الفاريابيّ أبو قتيبة، دار طيبة، الرياض ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

– معجم المؤلّفين؛

عمر بن رضا بن محمّد راغب بن عبد الغنيّ كحّالة (ت. ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م).

مكتبة المثنّى ـ دار إحياء التراث العربيّ، بيروت ١٣٩٥هـ/ ١٧٧٦م.

– بغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنحاة؛

جلال الدين عبد الرحمن السيوطيّ (ت. ٩١١هـ/١٥٠٥م).

تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا ـ لبنان ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.

– كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم؛

محمد علي بن علي محمد التهانويّ الحنفيّ (ت. ١١٥٨هـ/١٧٤٥م).

تحقيق أحمد حسن بسج، دار الكتب العلميّة، بيروت د.ت.

– مصطلحات في كتب العقائد؛

محمّد بن إبراهيم بن أحمد الحمد.

در ابن خزيمة، د.م. ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

– المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور؛

تقي الدين أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الصيرفيني (ت. ٦٤١هـ/١٢٤٤م).

تحقيق خالد حيدر، دار الفكر للطباعة والنشر التوزيع، بيروت ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

– شذرات الذهب في أخبار من ذهب؛

عبد الحيّ بن أحمد بن محمّد ابن العماد العَكريّ الحنبليّ (ت. ١٠٨٩هـ/١٦٧٩م).

تحقيق محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، بيروت ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

– المسامرة شرح المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة؛

كمال الدين محمد بن محمد الشافعيّ المعروف بابن أبي شريف المقدسيّ (ت. ٩٠٦هـ/١٥٠٢).

تحقيق كمال الدين قارئ . عزّ الدين المعميش، المكتبة العصريّة، بيروت ١٣٢٥هـ/٢٠٠٤م.

– هداية الحكمة؛

أثير الدين مفضل بن عمر الأبهريّ (ت. ٦٦٠هـ/١٢٦٢م).

بتحشية محمّد سعادت حسين، مكتبة البشرى، كراتشي . باكستان ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

– حاشية اللاري على شرح القاضي مير على هداية الحكمة؛

منلا مصلح الدين محمّد بن صلاح بن جلال الدين ملتويّ اللاريّ (ت ٩٧٩هـ/١٥٧٢م).

مكتبة جامعة الملك سعود، قسم المخطوكات، الرقم: ٢٣٤٥٩.

– عثمانلي مؤلفلري؛

بروسلي محمّد طاهر (ت. ١٨٦١هـ/١٩٢٥م).

مطبعۀ عامره، إستانبول ١٣٣٣هـ.

– التوضيح على التنقيح؛

عبيد الله بن مسعود بن محمود بن أحمد المحبوبيّ البخاريّ الحنفيّ، صدر الشريعة الأصغر بن صدر الشريعة الأكبر (ت. ٧٤٧هـ/١٣٤٦م).

دار الجيل، بيروت ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

– شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه؛

مسعود بن عمر بن عبد الله الشهير بسعد الدين التفتازانيّ (ت. ٨٩٢هـ/١٣٩٠م).

تحقيق زكريا عميرات، دار الكتب العلميّة، بيروت ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

– **شرح القصيدة النونيّة؛**

داود بن محمّد القرصيّ الروميّ الحنفيّ (١١٦٩هـ/١٧٥٦م).

تحقيق عمر أركول، (رسالة الماجستير لم تطبع بعد، في جامعة مرمرة في قسم العلوم الاجتماعيّة، إستانبول، ٢٠١٧)